

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))

مراعاة لمصلحتنا الجماعية. وأشجع الممثلين الذين لديهم بيانات أطول على الإدلاء بنسخة مختصرة وتقديم النصوص الكاملة لبياناتهم لنشرها في بوابة الأمم المتحدة للخدمات المفورة للورق (PaperSmart). وأود أيضا أن أشجع المتكلمين على التكلم بسرعة معقولة للسماح بترجمة شفوية وافية.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أن نمضي قدما، أود أن ينظر الجميع جهة اليسار، فلدينا مجموعة من الشباب والشابات. وأود أن أرحب بحضور "رواد الشباب" هنا في القاعة، الذين سيراقبون عملنا في اللجنة الأولى هذا الصباح، وهو ما أعتقد أنه تذكرة جيدة للغاية بسبب وجودنا هنا. إن مهمة جيلنا هي إيجاد عالم أفضل وأكثر أمنا للجيل القادم، وبعض ممثلي هذا الجيل موجودون هنا. وبالنيابة عن اللجنة، أرحب بهم.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): يود الوفد الأسترالي أن يهنئكم على انتخابكم، سيدي الرئيس،

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع الوفود بأن قائمة المتكلمين المتجددة لهذه المرحلة من عملنا ستغلق اليوم الساعة ١٨/٠٠. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة أن تدرج أسماءها في القائمة قبل الموعد النهائي.

كما أود أن أذكر الوفود بأني أعول على تعاونها في قصر البيانات على ثماني دقائق عند التكلم بصفقتها الوطنية و ١٣ دقيقة عند التكلم باسم عدة وفود. ومن أجل مساعدة المتكلمين في هذا الصدد، ومع تفهم الأعضاء لذلك، سنستمر في استخدام آلية توقيت بحيث يبدأ زر الضوء الأحمر المثبت على ميكروفون المتكلم في الوميض عند بلوغ الحد الزمني المسموح به. وعند الضرورة، سأذكر المتكلمين بإختتام بياناتهم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1931298 (A)

المؤتمر الاستعراضي تدعم الرؤية الجريئة لمعاهدة عدم الانتشار. ونرحب بزخم التقدم في النهج التدريجي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

إن التقارير الصادرة بتوافق الآراء لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي (انظر A/74/90) وفريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة (انظر A/70/81)، تمهد الطريق للخطوات المقبلة. وزيادة عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبعث برسالة قوية مفادها أن التجارب النووية لا تطاق. ونشجع الدول على تأييد مشروع قرار هذا العام بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد حظي الحد من المخاطر النووية بالاهتمام الذي يستحقه مع تلاقي الآراء بشأن أهمية التدابير الفورية التي يمكن اتخاذها ريثما يتم القضاء على الأسلحة النووية.

وتنضم أستراليا إلى الدول الأخرى في السعي إلى تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وندين عمليات إطلاق القذائف المتكررة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وهذه الاستفزات لا تفعل شيئاً من أجل السلام والاستقرار وتشكل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن المختلفة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى اختيار طريق الحوار، ونشيد بالالتزام الذي أبدته الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، على وجه الخصوص، بمواصلة المحادثات مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بإيران، لا تزال أستراليا تؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة، لكنها تشعر بقلق بالغ إزاء قرار إيران بخفض

وأن يؤكد لكم دعمنا القوي لعملكم، بما في ذلك من خلال دورنا كنائب للرئيس. إن المسائل التي تنظر فيها اللجنة الأولى معقدة للغاية وتعكس تحديات البيئة الأمنية الدولية اليوم. ويجب علينا جميعاً أن ندعم ونحمي القواعد الدولية التي تدعم الاستقرار والرخاء وتمكن للتعاون من أجل التصدي لتلك التحديات العالمية.

وتشجع أستراليا بقوة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على مواصلة الاستجابة بسرعة وفعالية لأولئك الذين يتحدون الاتفاقية وتنفيذها. وأظهرت الدول الأطراف في الاتفاقية عزمها على مساءلة أولئك الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية عن طريق ضمان تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الاضطلاع بالقدرة على إسناد المسؤولية، بما في ذلك على نطاق عالمي. وترحب أستراليا بكون أن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يباشر عمله الآن. ونشجع جميع الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على التركيز على الأفكار التي من المرجح أن تحظى بتوافق الآراء قبل المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في الاتفاقية، في عام ٢٠٢١.

وتظل أستراليا ملتزمة بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسنستثمر طاقاتنا في المساعي العملية التي تأخذ في الاعتبار حقائق الأمن العالمي وتتوفر لها أفضل فرصة لتحقيق ذلك. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد حققت ذلك ولا تزال. ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠، الذي سيصادف مرور نصف القرن الأول على سريان المعاهدة، سيكون فرصة سانحة للدول الأطراف للتجمع والبناء على مصالحنا المشتركة تعزيزاً للمعاهدة، فمصلحتنا تفوق خلافاتنا إلى حد كبير. ومع شركائنا الأقاليميين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، لن تدخر أستراليا جهداً في السعي إلى تحقيق نتائج في

وما فتئت أستراليا ملتزمة بالحفاظ على مجال الفضاء الخارجي كبيئة آمنة ومأمونة ومستدامة لصالح الجميع. ولتحقيق ذلك، سنواصل دعم التدابير المتوازنة والعملية لتعزيز معايير السلوك المسؤول والقواعد والقوانين الدولية بشأن الفضاء.

وفي هذه الأوقات الصعبة، تشدد أستراليا على أهمية ضمان أن تعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بكامل طاقتها. وعليه، فإننا نؤيد المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والرجال في المحافل الدولية المعنية بالأمن. وخلال رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢٠، سنعمل بنشاط على التنسيق لضمان تحقيق نتائج مثمرة وتواصل هادف بين الرؤساء. وكرئيس لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، فقد أعربنا عن أسفنا لعرقلة عقد دورة موضوعية هذا العام. ويجب ألا يتكرر ذلك.

وفي جميع هذه المجالات، ستظل أستراليا ملتزمة بالقيام بدورها والعمل بشكل بناء وتعاوني لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين من خلال العمل المهم للجنة الأولى.

**السيد أوغارييلي (بيرو)** (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن سرور وفدي لرؤيتكم تقودون عمل اللجنة الأولى، سيدي الرئيس، والتأكيد على دعمنا القوي للإسهام في دورة ناجحة. كما نتقدم بالشكر للسفير أيون جينغا، الممثل الدائم لرومانيا، على عمله المتميز كرئيس للجنة في دورتها السابقة.

إن بيرو بلد محب للسلام وله تاريخ طويل في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولذلك، نحن طرف في جميع النظم الدولية ذات الصلة، ونشارك في جميع المحافل المتعددة الأطراف ونعمل على تنفيذ السيطرة الفعالة على الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات. وفي هذا السياق، شاركنا بنشاط في أعمال المؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن تنفيذها على نحو

التزامها بهذا الترتيب. وإذ نتطلع إلى المشاركين في خطة العمل المشتركة الشاملة لمعالجة هذه المسألة، فإننا نواصل حث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل.

وأستراليا مستمرة في دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها، لا سيما في منطقتنا. وقد رحبنا بالقرار المتعلق بالعنف الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس والذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة لهذا العام، لا سيما بالنظر إلى صلته القوية ببرنامج المرأة والسلام والأمن. ونشجع جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة على النظر فيها من جديد، مع ملاحظة أنها لا تمس بحق الدولة في تنظيم الأسلحة التقليدية والسيطرة عليها داخل أراضيها. إن التكنولوجيا الجديدة أو الناشئة التي تترتب عليها آثار على الأمن العالمي تشكل تحديات جديدة فيما يتعلق بتنظيم تطويرها واستخدامها، ولهذا السبب تقدر أستراليا الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة باعتبارها المحفل الأمثل لمعالجة تلك المسائل، وخاصة صياغة مبادئ توجيهية إضافية بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وتعمل أستراليا مع شركائها الدوليين لدعم النظام القائم على القواعد عن طريق الإنترنت كما نعمل تماماً خارج الإنترنت. وقد وافق المجتمع الدولي بتوافق الآراء على أن القانون الدولي الحالي والقواعد المتفق عليها تنطبق على سلوك الدول في الفضاء الإلكتروني. مع ذلك، يواصل عدد من الجهات الفاعلة استخدام الفضاء السيبراني كمنصة لتقويض السلم والاستقرار العالميين. وترحب أستراليا بالفرصة السانحة للمضي قدماً في المناقشات بشأن تلك المسائل الحاسمة من خلال إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين السادس المتزامن المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

التزامنا بتدمير هذا النوع من الأسلحة وعدم انتشاره. ولذلك، نشعر بقلق عميق إزاء تكرار استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة في حوادث سُجلت في سوريا وماليزيا والعراق والمملكة المتحدة. ونكرر إدانتنا لهذه الحوادث وندعو إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة. ونؤيد أيضا التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة واعتماد تدابير ملموسة في هذا الصدد.

نود أيضا أن نعرب عن أسفنا العميق لإنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على حل خلافاتهما من خلال الحوار والتوصل إلى اتفاقات جديدة تستند إلى مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية. واتساقا مع موقفنا المبدئي بشأن نظام عدم الانتشار، يساورنا بالغ القلق إزاء التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين المتمثل في برامج القذائف النووية والتسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ونظام عدم الانتشار النووي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك، نشدد على أنه ينبغي لكوريا الشمالية أن تتخلى عن برامجها وأنشطتها ذات الصلة بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وحتى ذلك الحين، يجب أن تظل جزاءات مجلس الأمن سارية وأن تنفذها جميع الدول بصرامة. كما نأمل ألا تستمر خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران في التآكل وأن تفي جميع الأطراف فيها بالتزاماتها.

فيما يتعلق بألية نزع السلاح، فإن وفدي يعتبر أن تنشيط مؤتمر نزع السلاح أولوية، لأن هذا المحفل ينبغي أن يكون الهيئة التفاوضية بلا منازع للاتفاقات المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبلدي يحث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء إرادة سياسية أكبر باعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن. ويجب معالجة الحاجة إلى

فعال سيسهم بشكل حاسم ومباشر في منع ومكافحة تدفق الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة، وبالتالي يحد بدرجة كبيرة من العواقب الخطيرة لذلك النشاط غير المشروع. وتحافظ بيرو على موقفها الثابت من دعم السيطرة الصارمة والمتماسكة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وكذلك التزامها بتعزيز الأمن المستدام وثقافة السلام كوسيلة للحد من العنف المسلح ومنعه وكبح تأثيره السلبي على المجتمع.

وتود بيرو أيضا أن تكرر التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب. ونرى أنه من الضروري مواصلة العمل بطريقة شفافة وغير تمييزية بهدف اعتماد صكوك ملزمة قانونا تتعلق بوسم تلك الأسلحة وتسجيلها وتعقبها من أجل منع تحويلها إلى أسواق غير مشروعة.

وتلتزم بيرو التزاما راسخا بالجهود العالمية لتحقيق نزع السلاح العام والكامل وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نؤيد تعزيز الاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة قانونا في هذا المجال وإضفاء الطابع العالمي عليها بغية ضمان السلم والأمن الدوليين. غير أننا لاحظنا مؤخرا بقلق عميق انتهاكات نظم عدم الانتشار، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية، والتحديات التي تواجهها. وكان هذا هو السياق الذي دفعنا إلى أن نكون من بين أوائل الدول التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، لأننا نعتقد أن استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وستواصل بيرو دعم وتعزيز اعتماد التدابير اللازمة الرامية إلى كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي هذا الإطار، ومنذ إطلاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أعرينا عن

تؤيد بولندا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، وأود أيضا أن أبرز عدة مسائل بصفتي الوطنية.

نرى أن ما يجعل دورة اللجنة الأولى هذه أكثر أهمية من سابقاتها هو الحاجة إلى استخدام هذه المحافل الدولية لمواجهة التوترات المتزايدة على الساحة العالمية والتصدي لها. وينبغي ألا تمنعنا الخلافات التي تزداد عمقا من البحث عن أرضية وحلول مشتركة، إن أمكن، وبولندا مستعدة للمشاركة بشكل بناء في حوار مع جميع شركائها من أجل تخفيف التوترات. وغني عن البيان أن أولويتنا للمستقبل القريب واضحة تماما. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ بدء نفاذها في عام ١٩٧٠، كانت حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وبالتالي فهي جزء أساسي من نظام الأمن الجماعي الحديث.

إن التحديات الجيوسياسية الدولية الحالية، التي لم تخف حدتها منذ العام الماضي، تؤكد الدور الهام للمعاهدة وضرورة دعمها وتقويتها. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تساعد على تخفيف التوترات وبناء الثقة بين الدول. وعلينا، كمجتمع دولي، أن نبذل قصارى جهدنا لاحتراز تقدم في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وكرييس للجنة الرئيسية الثانية للمؤتمر الاستعراضي، فإننا نشعر بمسؤولية خاصة للنجاح في هذه المهمة الشاقة.

ومما يؤسف له أن يستمر النظام العالمي لتحديد الأسلحة في التدهور. وقد تجلّى ذلك في حالة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وتدهور هذا العنصر الهام في الهيكل الأمني الأوروبي يشكل تحديا آخر لأمننا. ويتحمل الاتحاد الروسي وحده المسؤولية عن زوالها. ونأسف لكون أن السلطات في موسكو لم تبد أي رغبة ولم تتخذ أي خطوات ملموسة لضمان

بدء المفاوضات بشأن معاهدة لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي على وجه السرعة. ونأسف بئرو لأن هيئة نزع السلاح، محفل التداول المهم في ميدان نزع السلاح هنا في نيويورك، لم تعقد اجتماعها التنظيمي أو الدوريتين الموضوعيتين للفرقتين العاملين بشأن بنود جدول الأعمال الرئيسية المتفق عليها لدورة السنوات الثلاث الحالية. ونحث الدول على تنحية خلافاتها جانبا واستئناف المناقشات الموضوعية في العام المقبل. وستواصل بئرو العمل بصورة بناءة مع الوفود للمضي قدما في الأعمال التحضيرية لدورة عام ٢٠٢٠.

وفي سياق اليوم، تعمل التقنيات الجديدة السريعة الانتشار على تعديل النزاعات الحالية وخلق تحديات جديدة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك صون السلم والأمن الدوليين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الطائرات المسيرة بدون طيار التي تستخدمها القوات المسلحة السرية والجهات الفاعلة من غير الدول كسلاح للحرب. وترى بئرو أنه من الأهمية بمكان أن ينظم المجتمع الدولي استخدام الطائرات المسيرة بدون طيار، ولذلك ندعو إلى عملية متعددة الأطراف شفافا وشاملة تركز على المناقشات الدولية بشأن نقلها وانتشارها واستخدامها.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بئرو الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، ولذلك أود أن أعرب عن دعم وفدي الكامل لكم، سيدي، ولبذل كل ما بوسعنا للإسهام في عمل اللجنة الأولى من أجل تحقيق أهدافنا. ونتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم.

**السيد فروبليفسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. ونتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهمتكم الهامة، ونود أن نؤكد لكم دعم الوفد البولندي وتعاوننا الكاملين.

بولندا عمل مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وهي الأداة الرئيسية لتدابير الشفافية وبناء الثقة في هذا المجال. والآن، وقد انتهى وقتنا في المجموعة الثلاثية لمدونة لاهاي، فإننا على استعداد لتبادل تجربتنا مع النرويج، الرئيس الجديد.

وكما فعلنا في السنوات السابقة، ستقدم بولندا مشروع قرار إلى الجمعية العامة بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما زلنا مقتنعين بأن جهودنا في ذلك المجال أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلى الرغم من النجاحات التي لا يمكن إنكارها التي تحققت في الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية، فإن التهديدات والتحديات المتعلقة باستخدامها لا تزال حقيقية ولا يمكن تجاهلها. وتشعر بولندا بقلق بالغ، إذ على الرغم من تدابير الحظر، فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، في الجمهورية العربية السورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة. وإننا ندين تلك الأعمال بشدة ونطالب بمساءلة مرتكبيها. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي للجمعية العامة أن توجه رسالة قوية وموحدة لا لبس فيها بشأن دعم المجتمع الدولي بأسره لاحترام سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

فالتكنولوجيات الناشئة والكاسحة تمكن من أساليب ووسائل جديدة للحرب، مما يثير مسائل أساسية تتقاطع مع المفاهيم التقليدية للعلاقات الدولية والقانون الدولي. ومن منظور أمني، هناك مخاوف بشأن احتمال أن تؤدي الأسلحة الجديدة إلى زعزعة العلاقات الأمنية وزيادة عدم القدرة على التنبؤ، وهو ما قد يحدث مع الأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت أو الأنظمة المضادة للسواتل، على سبيل المثال. وهناك مخاوف بشأن احتمال استخدام التقنيات الجديدة للقيام بأنشطة ضارة لا ترقى إلى العتبات التقليدية لاستخدام القوة المسلحة، كما هو موضح في الأمثلة الأخيرة للحرب الهجين. ونظرا للطابع السريع لتطور التحديات المتعلقة بالتكنولوجيا، قد لا تكون الصكوك الحالية

تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بشكل فعال وقابل للتحقق وشفاف.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية إلا من خلال الوسائل السلمية. ويساورنا القلق لكون أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تحرز أي تقدم في اتخاذ الخطوات الواضحة الضرورية لكي يتحقق في نهاية المطاف نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة عنه والتخلي عن جميع برامج أسلحة الدمار الشامل الأخرى. علاوة على ذلك، فإن إطلاقها للقذائف التسيارية مؤخرا يقوض الثقة ويسهم في تدهور البيئة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتصديق عليها دون تأخير.

فيما يتعلق بمسألة إقليمية أخرى تتصل بالأمن العالمي، فقد لاحظنا بقلق الخطوات التي اتخذتها إيران لتخفيض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، على النحو المبين في التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/74/287). وبولندا، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، تؤيد خطة العمل المشتركة الشاملة بوصفها اتفاقا هاما للحد من الانتشار النووي. إلا أن امتثال إيران الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة هو السبيل الوحيد لضمان تنفيذها الشامل. وتؤيد بولندا اتباع نهج تدريجي إزاء نزع السلاح النووي يتمحور حول معاهدة عدم الانتشار ومنظومة المؤسسات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات الجديدة الرامية إلى تنشيط عملية نزع السلاح على أساس نهج واقعي.

إن انتشار القذائف التسيارية، وخاصة تلك القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، ما زال يشكل تحديا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ترأست

ومنذ عام ٢٠١٥، دعمت بولندا ماليا بانتظام أنشطة الأمم المتحدة في غزة، والتي نعتقد أنها تساعد على تحسين سلامة سكان غزة وستسهم في إزالة الحواجز الإنمائية على المدى الطويل. النسخة الكاملة من بياني ستكون متاحة على الإنترنت. السيدة استرادا خيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس. إنه لشرف لنا أن يتأسس اللجنة الأولى عضو من بيننا في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأؤكد لكم أنه يمكنكم الاعتماد على تعاون وفدي الكامل في ضمان إنجاز عمل اللجنة بفعالية.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل السافادور باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/74/PV.3).

إن الوضع الدولي اليوم يتسم بالتهديدات للسلام وتكرار الأعمال الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مناخ من الريبة بشأن الخطر الكبير المتمثل في احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة غير رسمية واحتمال وقوع حادث نووي جديد. والإنفاق على الأسلحة مستمر في الازدياد، بينما من الواضح أن مواردها لمكافحة الجوع والفقر والمرض غير كافية. علاوة على ذلك، تعمل البلدان الحائزة للأسلحة النووية على تحسين أسلحتها، وبعض الدول النووية تنسحب من المعاهدات الدولية. ونحن نأسف لتعليق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والنطاق المحدود للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وهذه الحقائق إنما تكشف فحسب عن عدم الالتزام بالوفاء بالتزامات نزع السلاح النووي.

وفي ضوء ذلك، فإن عمل اللجنة يجب أن يأخذ بحزم مرة أخرى المبادئ التي قامت عليها اللجنة وأن تعمل على اتخاذ قرارات فعالة وعملية المنحى تعكس إرادة المجتمع الدولي عن

الملزمة قانونا كافية للرد عليها. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نبحث عن حلول أكثر واقعية، بدءا من زيادة الشفافية وتدابير بناء الثقة. وبولندا، كدولة مسؤولة تدعم النظام الدولي القائم على القواعد، تدرك دورها في حماية منافع الفضاء السيبراني الحر والمفتوح والأمن للأجيال المقبلة. والدول الأعضاء في الأمم المتحدة أخذت تلتف بصورة متزايدة حول إطار للسلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. ونؤيد بقوة ضمان قدر أكبر من المساءلة للدول في الفضاء الإلكتروني من أجل تثبيط السلوك غير المسؤول.

وتولي بولندا أهمية كبيرة للعمل الجاري في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ولذلك، تولينا هذا العام مسؤولية رئاسة العمل المتعلق بالبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية. ونعتقد أيضا أن هذه الاتفاقية لا تزال هي المحفل الأمثل لدراسة التطورات الجديدة في تكنولوجيات الأسلحة. ونقدر كثيرا العمل الذي قام به فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتقنيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠١٩، بما في ذلك اعتماد تقريره (CCW/GGE.1/2019/3).

وكعضو غير دائم في مجلس الأمن للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠١٩، عملنا باستمرار على تعزيز سياسات التصدير المسؤولة والأمن المادي وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أننا ملتزمون ومشاركون فيما يتعلق بمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، التي تعتبرها بولندا صكا هاما للقانون الدولي الإنساني. وقبل وقت طويل من انضمامنا إلى الاتفاقية كدولة طرف في عام ٢٠١٢، قدمنا المساعدة إلى مناطق الإنعاش بعد انتهاء النزاع وأسهمنا في التخفيف من حدة المشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية من خلال مشاركتنا في بعثات خارجية، وخاصة تلك التي تتم برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

نزع السلاح إلحاحا وحيوية. وفي ضوء ذلك، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتثال لالتزاماتها بحسن نية وفقا للمادة السادسة من المعاهدة بإلغاء دور الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية والدفاعية، وإنهاء تحسينها النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنواع جديدة من تلك الأسلحة. ونعتقد أيضا أنه من الأهمية بمكان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونحث دول تلك المنطقة على المشاركة بنشاط وبحسن نية في المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونكرر إدانتنا الشديدة لأي نوع من التجارب النووية من قبل أي جهة وفي أي مكان، وندعو البلدان الثمانية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إلى النهوض بالعمل بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والتي من شأنها أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية وتضمن إزالة كل ما تم تخزينه منها، وبالتالي القضاء على المواد اللازمة لإنتاج أسلحة نووية. وعلى صعيد آخر، يشعر وفدي بالقلق إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، آخذة في اعتبارها أنه يمكن أن يتحول إلى حالة من المواجهة العسكرية، الأمر الذي يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وينطوي على عواقب مدمرة لحياة الإنسان.

إن من بين الأولويات الرئيسية لحكومتي هو أمن مواطنيها، الذين تأثروا تاريخيا بشدة بالعنف المسلح. ومما يزيد من حدة هذه الآفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يقوض حماية الناس فضلا عن سلامتهم البدنية والمعنوية. كما أنه يضر بلا ريب بتهيئة بيئة تعزز التنمية البشرية الشاملة والمستدامة. ونعتقد أن معاهدة تجارة الأسلحة صك

طريق تعزيز تطبيق تعددية الأطراف باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق مجتمعات سلمية ومستدامة. وقد أكد أول قرار للجمعية العامة (القرار ١ (د-١)) على أهمية هدف التخلص من جميع الأسلحة الذرية القادرة على التسبب في دمار شامل. وغواتيمالا تلتزم التزاما راسخا بمهدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وتؤيد بقوة نزع السلاح العام والكامل. ولذلك، نفخر بأننا دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، وهي أول معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، والتي كانت بمثابة مثال لإنشاء مناطق أخرى مماثلة. ومنذ إنشائها، عملت على تذكير الدول النووية برفض بلداننا لوجود تلك الأسلحة الفتاكة.

ويكرر وفدي الإعراب عن بالغ قلقه إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها على البشرية، فضلا عن آثارها الإنسانية والبيئية المحتملة. والضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها بالكامل بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها وفقا لجدول زمني محدد بوضوح. واستنادا إلى تلك المبادئ، رحبنا بالتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شكلت معلما بارزا وخطوة حازمة نحو نزع السلاح النووي. ونحن من الموقعين على الاتفاقية، ونحن في المرحلة النهائية من التصديق عليها حاليا. ونود أن نؤكد موقفنا المتمثل في أن الاتفاقية تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز ركائزها الأساسية الثلاث.

وقد شاركنا في ثلاثة اجتماعات تحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي سيعقد بعد سبعة أشهر من الآن.

ولذلك، نشدد على أن المناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية ينبغي أن تكون مفيدة للمؤتمر الاستعراضي، بما يضمن أن تتمكن من تحويل التزاماتنا إلى إجراءات ملموسة تزيد هيكل



تلك المسألة، لا سيما بهدف صياغة صك يحظر الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، المعروفة أيضا بالروبوتات القاتلة.

أخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أكرر أنه يمكنكم الاعتماد على وفدي للعمل على ضمان نجاح هذه الدورة.

**السيد الدبحاني (اليمن):** السيد الرئيس، يود وفد بلادي تهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، متيقنين من كفاءتكم وقدرتكم الحكيمة في الوصول بأعمال هذه اللجنة إلى غاياتها، ومؤكدين دعمنا وتعاوننا الكامل معكم لانجاح هذه الدورة.

ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم المجموعة العربية، وكذلك بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي أدلى به ممثل إندونيسيا. (انظر A/C.1/74/PV.3).

تؤكد الجمهورية اليمنية مجددا التزامها بمبادئ وأهداف نزع السلاح والأمن الدولي وعدم الانتشار النووي، حيث تشكل حيازة وتطوير الأسلحة النووية تهديدا للأمن والسلم الإقليمي والدولي. ولذا، فإن بلادي تؤيد كافة المبادرات الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تشهد حالة من عدم الاستقرار وعدم الشعور بالأمن بفعل اختلال موازين القوى بين أطرافها ووجود أنشطة نووية غير خاضعة لمنظومة عدم الانتشار النووي. ففي الوقت الذي انضمت فيه جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأكدت على استعدادها الدائم لاتخاذ الإجراءات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم إخضاع كافة منشآتها النووية لاتفاق الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفضها لجميع المبادرات الدولية الهادفة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يعمل

مشروع يمكن أن يساعد الدول على تنظيم تجارة الأسلحة الدولية بشكل فعال عن طريق وضع قيود واضحة ومنع الدول من الانحراف عنها. ونعتقد أن نجاح معاهدة تجارة الأسلحة يتوقف على حسن نية الدول في التنفيذ الفعال لكل وأي حكم من أحكامها. ويشمل ذلك البلدان المنتجة والمصدرة والمستوردة. ونرى أن التدابير الإضافية المقترحة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة فيما يتعلق بالدول التي عليها متأخرات مالية غير ضرورية ومشوهة. وقبل كل شيء، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هذه معاهدة حديثة العهد ينبغي أن تركز على خطوات ملموسة نحو التنظيم والسيطرة الفعالين على الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ويعتقد بلدي أن التدابير المطلوبة فيما يتعلق بتلك الدول تتعارض مع نص وروح المعاهدة، لا سيما إذا كنا نسعى إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

ويرحب وفد بلادي بالتقرير (A/CONF.192/2018/RC/3) الصادر عن المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد سرنا بصفة خاصة نظر الوثيقة في مواضيع الذخائر والمنظورات الجنسانية وتكامل برنامج العمل مع الصكوك الأخرى ذات الصلة، وكذلك الطريقة التي تبرز بها أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود أيضا أن نشير إلى أن المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، وندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك. والخطر الذي تشكله تلك الأسلحة وعواقبها الإنسانية يبدو جليا اليوم من جراء جميع الألغام غير المزالة، التي لا تزال تشكل خطرا على المدنيين الأبرياء.

إن تقنيات الذكاء الاصطناعي الجديدة قضية أخرى لا يمكننا تجاهلها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي محفل مناسب لمواصلة العمل بشأن

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تؤكد بلادي على ضرورة تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما وأن هناك تزايدا مطردا في إمداد الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية بهذه الأسلحة، الأمر الذي يطيل من أمد الحرب ويزيد من صب الزيت على النار ويقلل من فرص السلام والأمن في اليمن والمنطقة.

ختاما، نتطلع إلى نجاح أعمال هذه الدورة الهامة، ونؤكد على تعاوننا المستمر في سبيل تحقيق غاياتنا وأهدافنا المشتركة في عالم يسوده الأمن والسلام.

**السيد بصديق (الجزائر) (تكلم بالإسبانية):** يسرني دائما أن أراكم تترأسون عملنا، سيدي، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم وأعضاء المكتب على انتخابكم. وإنني على يقين من أننا، بما أبدىتموه من الخبرة والصبر في بداية الدورة، سننجح في تحقيق أهدافنا. سأتكلم الآن بالإنكليزية.

(تكلم بالإنكليزية)

يظل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على رأس أولوياتنا. وكدولة طرف في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تؤمن الجزائر إيمانا قويا بأن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وانطلاقا من موقفنا المبدئي الراسخ فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإن الجزائر تدعو إلى تنفيذها الكامل والسريع، وكذلك التنفيذ الكامل وغير التمييزي والمتوازن لأركانها الثلاثة. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، ونحث جميع الأطراف خارج معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إليها دون تأخير أو شروط.

على استمرار حالة عدم الاستقرار واللجوء إلى سباق التسلح في المنطقة.

وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل برئاسة سعادة السفيرة سيما بحوث، الممثل الدائم للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة، وذلك عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، وتتطلع إلى المشاركة الفعالة من قبل كافة الدولة المعنية في هذا المؤتمر بهدف التوصل إلى معاهدة ملزمة تعزز الاستقرار والأمن والسلم في المنطقة والعالم.

تأتي هذه الدورة وبلادي ما زالت تعاني من صراع مسلح منذ خمسة أعوام نتيجة انقلاب شنته ميليشيات إرهابية تتلقى الدعم المالي والعسكري واللوجستي من إيران، تمثل هذا الدعم بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والألغام الأرضية والبحرية، وهي أسلحة لم تكتف بقتل اليمنيين بل تعدى مداها ليهدد دول الجوار ويهدد الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. لقد وقعت اليمن على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد في عام ١٩٩٧، وفي الوقت الذي كانت اليمن قد تخلصت من مخزونها من هذا السلاح اللعين، عادت ميليشيات الموت الحوثية لصنع وبث قرابة مليونين من الألغام والعبوات الناسفة في كثير من مناطق اليمن التي كانت تسيطر عليها وانسحبت منها، الأمر الذي أدى، ولا يزال، إلى مقتل وإصابة آلاف الضحايا، لا سيما الأطفال والنساء. إنه السلاح الذي شل حركة اليمنيين. ويقدر عدد الألغام التي نزعها الجيش الوطني ومشروع مسام السعودي بأكثر ٣٠٠ ٠٠٠ لغم. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى ضغط المجتمع الدولي على هذه الميليشيات ومن يقف وراءها للالتزام بالقرارات والقوانين الدولية والتوقف عن زرع الألغام وإطلاق الصواريخ. كما ندعو المجتمع الدولي والمنظمات المختصة إلى دعم جهود الحكومة اليمنية في التخلص من الألغام والتأهيل والتوعية بمخاطرها وأساليب التعامل معها.

مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا للمقررات التي اعتمدها الدول الأطراف في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠. ويسعى المؤتمر، الذي يعقد للمرة الأولى في الشهر المقبل، إلى التفاوض وإبرام معاهدة حسن نية ملزمة قانونا بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

فيما يتعلق بالصكوك الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ترى الجزائر أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصران مهمان في الهيكل القانوني الدولي وتدعو إلى تنفيذهما بشكل فعال. كما ندعو إلى المزيد من التعاون الدولي للتمكن من نقل التكنولوجيات الكيميائية والبيولوجية، وخاصة لفائدة البلدان النامية.

إن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مستمرة في التدهور. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يعاني من نقص الإرادة السياسية، وهو السبب الرئيسي للجمود المؤسف في المؤتمر. وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل. وبلدي، الذي سيتولى في العام المقبل أولى الرئاسة الدورية لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٢٠، يأمل أن تنضم الدول الأعضاء إلى الجهود الرامية إلى إحراز تقدم إيجابي في عمل المؤتمر خلال هذه الدورة. كما أن الجزائر تشعر بقلق بالغ إزاء عجز هيئة نزع السلاح عن عقد دوراتها التنظيمية والموضوعية في عام ٢٠١٩، وتأمل أن تعقد الهيئة دوراتها الموضوعية في عام ٢٠٢٠ في إطار رسمي من خلال معالجة المسائل الأساسية وتجنب تسييس عملها، وذلك للوفاء بولايتها.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو مصدر إمداد للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ومصدر قلق كبير لبلدي. وفي هذا السياق، سررنا بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل أيضا رصيذا هاما يمكن أن يسهم في القضاء التام على الأسلحة النووية. قطعنا حتى الآن قرابة ثلثي الطريق لبلوغ التصديقات الخمسين التي تحتاجها لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ. ولذلك ينبغي أن نكثف جهودنا الجماعية لتسريع تلك العملية. وعلى نفس المنوال، وبوصفها مشاركا في اعتماد المعاهدة ومن أوائل الموقعين عليها، أعلنت الجزائر في الشهر الماضي عزمها على التصديق على هذا الصك الهام في أقرب وقت ممكن.

وتظل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تديرا لمنع تطوير الأسلحة النووية تأخر تنفيذه طويلا. ومن المؤسف للغاية أنها لم تدخل بعد حيز النفاذ بالرغم من مرور ٢٣ عاما منذ فتح باب التوقيع عليها. وفي هذه المرحلة، أود أن أوجه نداء خاصا إلى جميع البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، وأطلب منها أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وكرئيس مشارك، مع ألمانيا، لمؤتمر المادة الرابعة عشرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للسنتين القادمتين، فإن الجزائر لن تدخر جهدا في العمل على تحقيق بدء نفاذ تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وكما نعلم جميعا، فإن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم أسهم بشكل كبير في تعزيز معايير نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي منطقتها الجغرافية، أسهمت الجزائر في اعتماد معاهدة بليندايا التي أنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والتي احتفل بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذها هذا العام. وبلدي، وهو من أوائل الدول الأفريقية التي صدقت على المعاهدة، يدعو الدول المتبقية إلى التوقيع والتصديق على بروتوكولاتها الثلاثة المرفقة. وفي هذا السياق، يرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ المقرر ٥٤٦/٧٣، الذي يدعو إلى عقد

تماما على أمن وبقاء البشرية ككل. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء حقيقة أن هذه الأخطار باتت وشيكة اليوم أكثر، مما يعني أنه يجب علينا تكثيف جهودنا لنزع فتيل التهديدات المحتملة دون إغفال الهدف النهائي المتمثل في الإزالة التامة والكاملة للأسلحة النووية بطريقة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق وشفافة، دون شروط مسبقة أو تحفظات، وفي إطار زمني متفق عليه على نحو متعدد الأطراف.

وكدولة غير حائزة للأسلحة النووية، نؤكد اهتمامنا المشروع بالحصول على ضمانات لا لبس فيها وملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تستخدم هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها. نود أن نشدد على مدى كارثية العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية وأهمية الإبقاء على نهج يستند إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويساورنا القلق إزاء استمرار عدم امتثال الدول للالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستمرار ممارسات بعض البلدان في تحديث ترساناتها النووية وزيادة نفقاتها العسكرية، وهو اتجاه يمكن أن ينظر إليه على أنه سباق تسلح جديد.

ونأسف بشدة لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. وندعو الدول المدرجة في المرفق ٢ التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذها، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

وكانت أوروغواي من أوائل البلدان التي صدّقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونرى أن هذا الصك أداة حاسمة لتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية، حيث يسد ثغرة قانونية قائمة ولا يعارض أو يعيق تطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونسلم بأهمية تنفيذ جميع الركائز الأساسية الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدام السلمي

غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، ونتطلع إلى الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين بشأن برنامج العمل، والمقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بسياستها المتوسطة، القائمة على مبادئ التعاون وحسن الجوار والاحترام المتبادل، ستتشرف الجزائر بأن تقدم إلى اللجنة الأولى والجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، كما في السنوات السابقة، مشروع القرار السنوي المعنون "تعزيز الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط". وفي هذا الصدد، سنعتمد كالمعتاد على دعم جميع الدول الأعضاء لاعتماد مشروع النص.

في الختام، أود أن أشير إلى أن عام ٢٠٢٠ يتيح فرصة ذهبية لتحقيق المكاسب العملية التي نحتاج إليها لضمان استمرار صلاحية النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وأخيرا، يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل تونس باسم مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/74/PV.3).

**السيدة بينيتيز ليما (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):**  
أود أن أهنئكم بجرارة، سيدي الرئيس، وأهنئ أعضاء مكتبكم على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى. ونتمنى لكم النجاح في عملكم ونؤكد لكم دعم وفدنا. واحتراما للوقت المسموح، سأقرأ نسخة مختصرة من بياني، مع إتاحة النص الكامل مطبوعا.

إن أوروغواي، كدولة مسالمة وغير حائزة للأسلحة النووية، لتؤكد مرة أخرى التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك القضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وتحديد الأسلحة عموما. إن مجرد وجود الأسلحة النووية يشكل خطرا كامنا ولكنه حقيقي

المتعلقة بالذخيرة. وفي ضوء حقيقة أن النساء والأطفال يعانون أكثر من غيرهم من استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتصلة بنوع الجنس وحقوق هذه الفئات الضعيفة.

ونشعر بقلق بالغ إزاء حقيقة أن النزاعات المسلحة تدور رحاها في المناطق الحضرية، والتي يجري استهدافها أيضا في استخدام الأسلحة المتفجرة، مما يلحق أضرارا أكبر بالسكان المدنيين من حيث الوفيات والإصابات والتشرد. بالإضافة إلى ذلك، هناك ما يسمى بالآثار المتلاحقة للهجمات والأضرار التبعية التي تلحق بالبنية التحتية الأساسية. وشاركت أوروغواي في الاجتماع الإقليمي المعني بحماية المدنيين من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الذي عقد في سانتياغو دي شيلي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأيدت بيانه الختامي الذي أكد، من بين أمور أخرى، أهمية التشجيع على تعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ووضع تدابير فعالة لمنع الهجمات على المستشفيات والمدارس. كما شاركنا في المؤتمر المعني بحماية المدنيين في حرب المدن، الذي عقد في فيينا في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب أن نركز على الدبلوماسية الوقائية. وتعتبر تدابير بناء الثقة المتبادلة أساسية في ذلك الصدد. ويجب أن نضع حدا لديناميات عدم الثقة التي تزيد من تفاقم الأوضاع الخطيرة. وندعو الخبراء والمستشارين التقنيين وصانعي القرار السياسي إلى النظر في اتخاذ تدابير جديدة لبناء الثقة وتعزيز الشفافية فيما بين الدول. وهذا شرط مسبق وضروري لإحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح في جو من حسن النية والاحترام المتبادل.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** بالنيابة عن الوفد الصيني، أود أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في دورتها الحالية.

للطاقة النووية. وندافع عن الحق في التطوير العلمي والتكنولوجي للطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية، وفي إجراء بحوث في ذلك، على أساس الشفافية وتطبيق الضمانات والامتنال لمستويات الأمن المقبولة دوليا. ونشيد بالدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها في مجال التعاون التقني ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية. ونسلم بأهمية إبرام معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية، التي ينبغي أن تكون متعددة الأطراف ودولية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها بفعالية.

ونعتقد أن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يجب أن يكون أولوية بالنسبة لجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويشكل استخدام هذه الأسلحة انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني لا يمكننا السماح به. وبالنظر إلى أن التدابير المتخذة على المستوى الوطني ينبغي أن تعكس الالتزامات التي تعهدت بها الدول على المستوى الدولي، فإننا نحث الدول الحائزة لهذه الأسلحة على الوفاء بالتزاماتها بما في ذلك عن طريق التخلص من ترساناتها.

ويتجاوز الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الحدود الوطنية، وبالتالي لا يمكن لأي من الدول حله بمفردها. وأوروغواي دولة طرف في معاهدة تجارة الأسلحة، وقد صدقت على بروتوكول الأمم المتحدة لمكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وتؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن تطبيق الصك الدولي للتعقب. وفي رأينا، يعد الحد من الأسلحة النارية والوصول إليها عنصرا أساسيا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبالتالي نعتقد أنه يجب أيضا النظر في إنتاجها وتكديسها وتخزينها وحمايتها، بالإضافة إلى المشاكل

من الضغط، تصعيد المسألة النووية الإيرانية ودفع التوترات في الشرق الأوسط إلى نقطة الانهيار. رابعاً، أصبح السيف ذو الحدين للتطورات التكنولوجية مرئياً بصورة متزايدة. فالتطبيق العسكري للتكنولوجيات الجديدة والمتقدمة له أثر عميق على الأمن العالمي، مما يثير شواغل أخلاقية وقانونية.

وفي كلمة ألقاها في قصر الأمم في جنيف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، شرح الرئيس الصيني شي جين بينغ الرؤية المتمثلة في بناء مجتمع مستقبل مشترك للبشرية، ودعا جميع البلدان إلى أن تبني مفهوماً للأمن مشتركاً وشاملاً وتعاونياً ومستداماً. ومن خلال تحديد حل للتحديات العالمية الراهنة في مجال الأمن والتنمية، تتوافق مبادرة الرئيس شي، مع خطة نزع السلاح للأمن العام أنطونيو غوتيريش.

وفي ذلك الصدد، أود أن أتوسع في شرح مواقف الصين ومقترحاتها. أولاً، يجب أن ندعم بقوة تعددية الأطراف وأن نحافظ على النظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة وأن نواصل تطويره. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، ينبغي لجميع الدول أن تلتزم التزاماً ثابتاً بصون سلطة معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها، والعمل على تحقيق نتائج إيجابية في المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة. ونؤيد عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي غضون ذلك، من المهم أن نعزز آلية تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن نخفف من اتجاهات التسييس في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتحث الصين بقوة الولايات المتحدة على التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب المعاهدة عن طريق تدمير مخزوناتنا الحالية من الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن.

وظلت الصين دائماً مؤيداً ومشاركا نشطاً في العملية الدولية لتحديد الأسلحة. وانضمامنا حتى الآن إلى أكثر من ٢٠ صكاً قانونياً متعدد الأطراف يتعلق بتحديد الأسلحة.

وأود أن أستهل بياني برد موجز على ما قاله ممثل الولايات المتحدة بالأمس (انظر A/C.1/74/PV.3). فقد شعر الوفد الصيني بالأسف لملاحظاته التي احتشدت بالتحيز الأيديولوجي المستهجن والمشاعر التي عفا عليها الزمن. ونحن نرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها المتعلقة بالصين. ويظل نور العدالة ساطعاً في قلوب وعقول المواطنين العالميين. ويقف المجتمع الدولي شاهداً بشكل جماعي على انحرافات الولايات المتحدة في الشؤون الدولية في تحد للمعايير والمنطق. ولا يمكن لالتزاماتها التي لا أساس لها أن تمحو إسهامات الصين الإيجابية في الأمن الدولي ونزع السلاح الدوليين أو أن تخفي الأضرار الجسيمة التي لحقت بالسلم والأمن الدوليين من جراء انتهاك الولايات المتحدة للاتفاقات المتعددة الأطراف والانسحاب منها، فضلاً عن هيمنتها أحادية الجانب.

ويمر العالم بتغيرات كبيرة لم يسبق لها مثيل منذ قرن. وأصبحت الحالة الأمنية الدولية معقدة وغير مستقرة بشكل متزايد، ووصلت عمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي إلى مفترق طرق وتواجه سلسلة من التحديات الكبيرة.

وبدءاً، تقوم الولايات المتحدة، في محاولة يائسة لكسب التفوق الأمني على الآخرين، بتخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية وتحويل الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني إلى ساحات معارك جديدة. وقوضت هذه الأعمال بشدة الاستقرار الاستراتيجي العالمي وزادت من خطر الحرب النووية. ثانياً، تستمر النزعة الانسحابية بلا كبح. فقد ألغت الولايات المتحدة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. ولا يزال مستقبل المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها "معاهدة ستارت الجديدة" غير مؤكد، ويعاني المشهد الأمني الدولي من عدم يقين غير مسبوق. ثالثاً، واصلت الولايات المتحدة، بخرقها لالتزاماتها وممارسة أقصى قدر

على الولايات المتحدة، بوصفها الدولة الحائزة لأكبر ترسانة نووية وأكثرها تقدماً، أن تعمل على الوفاء بمسؤوليتها الخاصة والرئيسية عن نزع السلاح النووي بجدية من خلال الاستجابة لدعوة روسيا إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة، وفي الوقت نفسه أيضاً تخفيض ترسانتها النووية الضخمة بشكل كبير وتهيئة الظروف المواتية لتمكين الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية من الانضمام إلى مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وإلى أن تخفض الولايات المتحدة ترسانتها إلى مستوى الصين، فإن أي اتهامات قد توجهها بشأن القوة العسكرية للصين هي اتهامات تتسم بالرياء والخواء بقدر ما هي ضعيفة وغير مجدية.

ويؤكد الكتاب الأبيض حول الدفاع الوطني في حقبة جديدة أصدرته الصين في حزيران/يونيو أن الصين ستواصل سعيها الثابت لسياسة خارجية مستقلة تركز على السلام وسياسة دفاعية مكرسة للدفاع الوطني. ولن تشارك الصين أبداً في أي شكل من أشكال سباق التسلح، وستحافظ على قدراتها النووية إلى الحد الأدنى المطلوب لأغراض الأمن الوطني، وتتعهد بألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية في أي وقت أو في أي ظرف، وألا تستخدم أسلحة نووية أو تهدد باستخدامها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية. وأظهرت الصين أكبر قدر ممكن من الشفافية في استراتيجيتها النووية ومارست قدراً كبيراً من ضبط النفس في تطويرها للقوات النووية، وهو في حد ذاته إسهام كبير في نزع السلاح النووي.

ثالثاً، يجب علينا حل مسائل الانتشار النووي من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. ونظراً لتعقيدات المسائل المتصلة بالانتشار، فلا يمكن حلها على النحو المناسب إلا من خلال الحوار والتعاون. ولن تؤدي محاولات استخدام النزعة الأحادية والضغط غير العادي لفرض مطالب على الآخرين مع تجاهل شواغلهم المشروعة، إلا إلى جعل المسائل أكثر تعقيداً وصعوبة، وهذا لا يخدم مصالح أي من الدول.

فقبل بضعة أيام، أخبر مستشار الدولة ووزير الخارجية في الصين وانغ يي، الجمعية العامة (انظر A/74/PV.9) بأن الصين بدأت العملية التشريعية المحلية لانضمامها إلى معاهدة تجارة الأسلحة، في دليل واضح على عزم الصين الصادق على تعزيز تعددية الأطراف والمشاركة بنشاط في الإدارة العالمية لتجارة الأسلحة وترجمة مفهوم مجتمع المستقبل المشترك للبشرية إلى فعل ملموس. وقد أوفت الصين باستمرار بالتزاماتها الدولية بعدم الانتشار، بإنشاء آلية كاملة لمراقبة الصادرات لمنع الانتشار. وينبغي عدم استغلال عدم الانتشار أداة لخلق عقبات أمام التطبيق السلمي للعلم والتكنولوجيا. ونحن نعارض بشدة ما يسمى تحالف الحذر بشأن ضوابط التصدير للتكنولوجيا الفائقة، بدافع من النوايا التنافسية للقوى العظمى من جانب الولايات المتحدة.

ثانياً، يجب أن نحافظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وأن نمضي قدماً في نزع السلاح النووي بالتتابع وبشكل تدريجي. وتعرب الصين عن أسفها العميق لانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعارض بشدة محاولاتها نشر قذائف متوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. والغرض الحقيقي من هذه التحركات هو السعي إلى الحصول على مزايا عسكرية واستراتيجية يمكن أن تضر بالعمليات الدولية لنزع السلاح النووي وتهدد السلم والأمن الإقليميين.

وفي ظل الظروف الراهنة، نعتقد أنه ينبغي لجميع الدول أن تتخلى عن عقلية الحرب الباردة بجميع أشكالها وأن تعمل معاً للحفاظ على الاستقرار والتوازن الاستراتيجي والحد من خطر الحرب النووية. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تشدد على الفكرة الحيوية القائلة بأنه لا يمكن أبداً كسب حروب نووية ويجب ألا تُحاض أبداً. وينبغي لها أن تتعهد بألا تكون أول من يستخدم الأسلحة النووية، وأن تتخذ تدابير للحد من دور هذه الأسلحة في سياساتها الأمنية الوطنية، وأن تقدم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويجب

وسنواصل العمل لضمان أن تعالج الأمانة العامة هذه المسألة في أسرع وقت ممكن. والفرق الملحوظ بين مواقف روسيا والصين ومواقف الولايات المتحدة ودول الغرب هو أننا لا نغير أبدا نُهجنا المبدئية، ولا ننحرف أبدا عن قواعد اللياقة في العلاقات الدولية، ولا نتصل من التزاماتنا ولا نقوض الاتفاقات الدولية. وبما أنني أعتقد أن الأغلبية المطلقة من أعضاء اللجنة تدرك تماما النهج البناء الذي تتبعه روسيا، والذي يهدف إلى ضمان الأمن المتساوي وغير القابل للتجزئة لجميع الدول دون استثناء، فلن أقرأ بياني المعد اليوم، بل سأقدم نسخة مطبوعة وستكون متاحة للأعضاء. وسأتطرق إلى بعض النقاط الرئيسية، مع التركيز فقط على الحقائق.

ونحن جميعا ندرك الآن أنه منذ وقت طويل في التسعينات، قررت واشنطن الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وتقويض اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وفي الوقت نفسه، ألغت كيانها الوطني الوحيد في هذا المجال، وهو وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وهكذا حدث في مطلع القرن الجديد نوع من الانحراف المدمر في نوازع واشنطن. وإذا استمر هذا الاتجاه، سنجد أنفسنا قريبا في حالة لن يكون لدى اللجنة الأولى ما تناقشه. ولن تكون هناك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ولا المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (اتفاقية ستارت الجديدة)، ولا اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية. والنتيجة هي أن الولايات المتحدة تقوض خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن إيران، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بل كذلك الحوار بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق متعدد الأطراف أقره مجلس الأمن، فضلا عن أنه الحل الوحيد الممكن للمسألة النووية الإيرانية. وستعمل الصين مع جميع الأطراف المعنية على مواصلة مسار يهدف إلى حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. وستعارض بحزم الجزاءات الانفرادية والسيطرة غير المباشرة من جانب الولايات المتحدة، وتعمل على إعادة المسألة النووية الإيرانية مرة أخرى إلى مسار خطة العمل المشتركة الشاملة دون تأخير.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** للأسف، يجب أن أكون صارما مع جميع الوفود ويجب أن أطلب من ممثل الصين أن يختتم بيانه.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد عارضت الصين دائما بقوة تسليح الفضاء الخارجي وإمكانية حدوث سباق تسلح فيه. ويساورنا قلق عميق إزاء محاولات الولايات المتحدة الهيمنة على الفضاء الخارجي. وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على صك دولي ملزم قانونا يستند إلى مشروع معاهدة الصين وروسيا بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي وإبرامه في أسرع وقت ممكن. وتعارض الصين بشدة ممارسة الولايات المتحدة المتمثلة في إساءة استخدام الأمن القومي ذريعة لعرقلة تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاون فيها.

**السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أولا أن أؤكد أننا نشاطر تماما الآراء التي أعرب عنها المتكلم السابق، ممثل جمهورية الصين الشعبية، أقرب جيراننا وشريكنا الاستراتيجي. ونشجب بشكل خاص موقف زملائنا الأمريكيين، الذين فقدوا بوضوح حتى مهاراتهم الدبلوماسية ووصلوا إلى نقطة لا يقفون فيها الاتفاقات الدولية فحسب، بل بدأوا يعيقون عملنا فعليا، بعد أن قرروا لسبب ما أن بوسعهم أن بوسعهم أن يفرضوا أي منا قد يأتي إلى مقرنا هنا في نيويورك وأي منا لا يُسمح له بذلك. وهذا التمييز غير مقبول على الإطلاق،



المتحدة. ونقترح حظر نشر أي أسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة من أي نوع في الفضاء الخارجي بدلا من تأجيج سباق تسلح في الفضاء الخارجي، كما تفعل الولايات المتحدة. ونقترح تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بدلا من تقويضها، كما تفعل الولايات المتحدة، بعد رفضها الخضوع للتحقق وتعزيز منشأتها العسكرية البيولوجية في جميع أنحاء العالم.

ويمكنني أن أستمر في ذلك، ولكن للأسف ليس لدي وقت كاف. وبصفة عامة، نشعر بالتشجيع جراء حقيقة أن مقترحات روسيا البناءة تحظى بتأييد الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء. والأمر الوحيد الذي يحرنا هو أن زملاءنا الأوروبيين، الذين أعلنوا ذات مرة بصوت عالٍ تقليدهم المتمثل في التمسك بموقفهم المبدئي في الشؤون الدولية، قد تنازلوا عن سيادتهم ذعرا وأصبحوا لا يجرؤون على مخالفة التعليمات الصادرة من بروكسل وواشنطن حتى في مجالات تتعارض تماما مع مصالح أمنهم القومي. ونحن جميعا بحاجة إلى جدول أعمال إيجابي، كما نعلم جميعا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** يجب أن أطلب إلى ممثل الاتحاد الروسي أن يختتم بيانه.

**السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** سأختتم بياني بملاحظات ختامية قلائل. وأقترح مواصلة مناقشاتنا في اللجنة الأولى بشأن ملاحظة إيجابية بشرط، بطبيعة الحال، ألا يتخذ البلد المضيف للأمم المتحدة الخطوة الجبارة وغير القانونية المتمثلة في منعنا جميعا من الوصول إلى مقرنا المشترك.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أود أن أعتذر عن التأخيرات التي أدرك أنها حدثت في الترجمة الشفوية إلى اللغة العربية. وسيتم تصحيح ذلك.

الوقت الذي تنشر فيه أسلحة نووية على أراضي دول أخرى وتواصل تدريب شركائها غير الحائزين للأسلحة النووية على استخدام تلك الأسلحة. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها مهددة بشكل خطير. وعلينا أن نتفق على أن هذه التوقعات تثير قلقا بالغا.

ولهذا السبب لا تزال روسيا تصر على تحقيق مبادراتنا البناءة، التي تؤيدها جميع بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة بريكس)، وجميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، أي الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتلك البلدان هي التي تمثل مستقبل التنمية العالمية.

واسمحوا لي أن أستعرض بإيجاز مقارنة لمقترحاتنا الرئيسية. ونقترح تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدلا من تدميرها، كما تفعل الولايات المتحدة. ونقترح الامتناع عن وضع الأسلحة النووية في أراضي دول أخرى وتدريب الدول اللانوية على توجيه ضربات نووية، كما تفعل الولايات المتحدة. ونقترح تمديد معاهدة ستارت الجديدة بدلا من نبذ هذا الاتفاق المتبقي الملزم قانونا بشأن نزع السلاح النووي، كما تحاول الولايات المتحدة القيام بذلك. ونقترح وفقا لنشر صواريخ أرضية قصيرة ومتوسطة المدى بدلا من توسيعه، كما تفعل الولايات المتحدة الآن بعد أن قوضت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونقترح ضمان بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فورا بدلا من رفض التصديق عليها وإعداد موقع تجارب لاستئناف التجارب النووية، كما تفعل الولايات المتحدة. ونقترح بدء حوار بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بدلا من منعها، كما تفعل الولايات المتحدة. ونقترح التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني بدلا من الانتهاك الصارخ للالتزامات بموجبها ومعاقبة من ينفذون تلك الالتزامات، كما تفعل الولايات

كثيرة من العالم، على سبيل المثال لا الحصر، وهي تمثل بعض الاتجاهات الخطيرة التي يجب أن نضع حدا لها.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي سيصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والسنة الخامسة والعشرين من تمديدتها إلى أجل غير مسمى، يمثل فرصة ذهبية لإبداء عزم المجتمع الدولي الموحد على تأييد تعددية الأطراف وإثبات أن جهود مؤيدي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تسهم حقا في تحقيق عالم أفضل وأكثر أمانا للأجيال المقبلة. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وأنه بالنظر إلى الاختلافات في البيئات الأمنية بين البلدان والمناطق، فإن النهج التدريجي هو الطريق الصحيح نحو نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد بقوة أيضا ضمان تصديق البلدان المدرجة في المرفق ٢ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل بدء نفاذها، فضلا عن بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن.

وقبل أسبوع فقط، استؤنفت المحادثات النووية على المستوى العملي بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السويد، وفقا لاتفاق قادتتهما في بانمونجوم في ٣٠ حزيران/يونيه. ولم تسفر المحادثات التي استمرت يوما واحدا عن نتائج ملموسة، ولا تزال الهوة بين الجانبين واسعة، بيد أنه ينبغي ألا نستسلم لتضليل التشاؤم المضمر. وكما أكدت الولايات المتحدة، لا يمكن التغلب على إرث دام ٧٠ عاما من الحرب والعداء في شبه الجزيرة الكورية خلال يوم سبت واحد. ويحدونا أمل صادق في أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بموجب التزامها بنزع السلاح النووي، المشاركة في الحوار مع الولايات المتحدة حتى يتسنى إحراز تقدم عاجلا وليس آجلا في المفاوضات. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل العمل معا للحفاظ على

(تكلم بالإنكليزية)

وأود اغتنام لحظة قبل أن أعطي الكلمة للسيد تشو تاي - يول، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة. وقد أُبلغت بأن هذه ستكون المرة الأخيرة التي يتكلم فيها في اللجنة الأولى، لأنه سيغادر نيويورك قريبا. وأولئك منا، الذين كان لهم شرف مقابلته، يعرفون جميعا أنه شخص طيب وصديق عزيز ودبلوماسي ممتاز. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمساهمته البارزة في الأمم المتحدة ومقاصدها ومبادئها. وسنفتقده كثيرا.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر حقا على كلماتكم الرقيقة، السيد الرئيس. وأود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تمننتكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في هذه الدورة، وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفد بلدي الكامل لنجاح اللجنة تحت قيادتكم القديرة.

إن الإطار الدولي الحالي لنزع السلاح وعدم الانتشار، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية على وجه الخصوص، من أعظم إنجازات النظام الدولي القائم على القواعد والتعددية، وأسهمت بشكل كبير في تحقيق هدف السلام والأمن الدوليين. فهي لم تمكن من الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للأغراض السلمية مع تقييد الانتشار الخبيث فحسب، بل عززت أيضا القدرة على التنبؤ بالعلاقات الأمنية بين الدول واستقرارها. ومع ذلك، فإن الأمن الدولي القائم على القواعد يتعرض لتهديد اليوم، بل نشهد تراجعا عن إنجازات تحققت بشق الأنفس في الماضي بسبب إجراءات مثل استخدام العوامل الكيميائية والبيولوجية من جانب جهات فاعلة تابعة للدول وجهات فاعلة غير رسمية على حد سواء، وتقويض اتفاق تحديد الأسلحة النووية التاريخي، والتكديس الهائل للأسلحة التقليدية في أجزاء

للمناقشات بشأن نزع السلاح التي تعاني من الاستقطاب والمتوقفة منذ فترة. وأود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا المسعى والانضمام إلى مقدمي مشروع القرار. تولت نائبة الرئيس السيدة مدلي (لبنان)، رئاسة الجلسة.

وتنظم جمهورية كوريا أيضا حدثين جانبيين بشأن موضوع الرقابة على الصادرات، أحدهما في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بعنوان "ضوابط التصدير من حيث التنفيذ"، والآخر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهو تدشين دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، سشارك في استضافتها اليابان والولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وهو جزء من جهودنا لتبادل خبراتنا وأفضل ممارساتنا بشأن تنفيذ ضوابط التصدير وتقديم المساعدة في بناء القدرات والتثقيف.

وجمهورية كوريا، وهي عضو في جميع النظم المتعددة الأطراف القائمة لضوابط التصدير وأحد البلدان الرائدة في هذا المجال، ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي لتعزيز التعاون الدولي بشأن ضوابط التصدير.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة شخصية. وكما تفضل الرئيس بالإشارة خلال اعطائي الكلمة، فهذا في الواقع آخر اجتماع للجنة الأولى سأحضره، حيث سأغادر نيويورك قريبا بعد فترة خدمة ثلاث سنوات تحتتم حياتي الدبلوماسية التي استمرت أربعين عاما. لقد كان من دواعي سروري البالغ أن أعمل مع جميع زملائنا على بناء السلام والحفاظ عليه في جميع أنحاء العالم، وكان العمل كرئيس للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧ شرفا وامتيازًا خاصا لي في هذا الصدد. وأتمنى لجميع زملائي كل التوفيق في مساعيهم المستمرة.

**الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية):** أود أيضا أن أقول إنه كان من بالغ السرور والشرف العمل مع ممثل جمهورية كوريا وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

الزخم الذي تحقق بشق الأنفس من أجل الحوار بينما نسعى إلى حل تفاوضي للمشكلة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن نعمل على تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. وكما قال الرئيس مون في خطابه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظر A/74/PV.3)، فإن السلام في شبه الجزيرة الكورية يرتبط ارتباطا وثيقا بصون السلام في جميع أنحاء العالم.

وتقتضي منا التكنولوجيات الناشئة بذل جهود مشتركة في مجالي الفضاء الخارجي وأمن الفضاء الإلكتروني. ونحيط علما بالعمل الذي أنجزه فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ونأمل في مواصلة العمل على هذه المسألة من أجل ضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة. ونرحب أيضا بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني، مثل إطلاق الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي عقد اجتماعه الأول في الشهر الأخير، والاتفاق على إنشاء فريق خبراء حكوميين آخر في وقت لاحق من هذا العام. يحدونا أمل صادق في أن يتمكن الفريقان من تحقيق نتائج مثمرة وذات مغزى بالاستفادة من تكاملهما. وستشارك جمهورية كوريا بنشاط في عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي بهدف التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وقدمت جمهورية كوريا هذا العام مشروع قرار جديد بشأن تمكين الشباب وإشراكهم، كجزء من إسهامها في مناصرة الإجراء ٣٨ من خطة الأمين العام لنزع السلاح. إن تمكين الشباب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار ليس مهما لضمان التنوع فحسب ولكن الأهم هو أهميته لتنشئة الخبراء الشباب الذين سيقودون جهودنا الجماعية في المستقبل. ويجدوني أمل صادق في أن يوفر مشروع القرار الذي سنقدمه زخما إيجابيا جديدا

جديد ومبتكر. ويسر فنلندا أن تكون مشاركا في كل من مبادرة "نقاط الانطلاق" وحوار تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي. ونرحب أيضا بزيادة الاهتمام بالحد من المخاطر النووية. وقد أيدنا عمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن الحد من المخاطر، ويسرنا أن نستضيف حدثا جانبيا مع المعهد وشركاء آخرين بشأن هذا الموضوع في الأسبوع المقبل.

وفي بيئة متقلبة على نحو متزايد، أصبحت القدرة على التنبؤ والاستقرار التي يمكن أن تحققها الأدوات الفعالة لتحديد الأسلحة، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وتعد معاهدة ستارت الجديدة، بآليات الشفافية الشاملة الخاصة بها، مثال على ذلك. وندعو الولايات المتحدة وروسيا إلى تمديدها في أسرع وقت ممكن، مما سيوفر الوقت اللازم للحوار بشأن ترتيبات جديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون في مجال الأمن النووي. فالإرهاب النووي، من ناحية، يشكل تحديا يجب أن نتصدى له معا. وبعدها عملنا على مدى العامين الماضيين كمنسق دولي للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، فإننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بقيمة نوعية التعاون الفعلي والعملي الذي تعززه. ونشجع جميع الدول التي لم تصبح أعضاء بعد، على الانضمام إليها.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن أولويتنا الأكثر إلحاحا هي التقيد بالقاعدة القائلة بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية وضمان مساءلة من ينتهكونها. والخطوة الأولى نحو المساءلة هي الإسناد. ومنذ العام الماضي، نفذت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بجدية المهمة الموكلة إليها المتمثلة في تحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية، وقامت بذلك بطريقة مهنية ومحيدة وموضوعية. ولهذا، يستحق الموظفون المتفانون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعمنا واحترامنا الكاملين. وبدلا من ذلك، شهدنا محاولات متعددة لتقويض

السيدة بيلفانين (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل السويد، باسم بلدان الشمال الأوروبي، أود أن أسلط الضوء على عدد قليل من المسائل الرئيسية من منظورنا الوطني.

لقد قيل الكثير بالفعل عن الخلفية الصعبة لاجتماعنا هذا العام، وذلك عن حق. هذه فترة عصيبة بالفعل لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وللتعاون المتعدد الأطراف بصفة عامة. وأحد الأوصاف المناسبة بشكل خاص لمأزقنا الحالي هو الوصف الذي استخدمه رئيس الجمعية العامة عندما تكلم عن "نقص الثقة" بوصفه شاغلا رئيسيا للعالم اليوم (A/73/PV.87، صفحة ٢). وهذا الأمر أكثر وضوحا وخطورة في مجال تحديد الأسلحة عن أي مجال آخر تقريبا. ولذلك، يجب أن يكون بناء الثقة، أو بالأحرى إعادة بناء الثقة، هو الهدف الرئيسي لمداولتنا هذا العام. ويتطلب تعزيز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة الثقة والاطمئنان بين الدول، والتأكيد على الامتثال للاتفاقات والمساءلة حيثما لا يكون هذا هو الحال. وهو يتطلب مؤسسات قوية متعددة الأطراف وتنفيذا وطنيا فعالا، تدعمه الجهود الدولية لبناء القدرات. والتقدم على جميع هذه الجبهات هو مسؤوليتنا المشتركة وهي المسؤولية التي ينبغي أن توجه جميع أعمالنا هذا الخريف.

فما هي أكثر الخطوات إلحاحا التي ينبغي أن نتخذها؟، ففي مجال عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، يجب أن ينصب تركيزنا على كفاءة نجاح المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكانت المناقشات التي جرت في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في أيار/مايو مفيدة لتوضيح مواقف الوفود. وفي هذه الدورة للجنة الأولى، ينبغي أن نواصل الجهود لتحديد أرضية ومجالات مشتركة لمزيد من العمل في ضوء المؤتمر الاستعراضي في العام المقبل. ومن أجل إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، هناك حاجة ماسة إلى تفكير

المستوردة للأسلحة على الانضمام، في المنطقة وخارجها. وتضطلع معاهدة تجارة الأسلحة أيضا بدور رائد فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس. ويسرنا جدا أن أهمية مكافحة العنف القائم على أساس نوع الجنس وتعميم مراعاة المنظور الجنساني يتم إبرازها بشكل متزايد في تنفيذ الصكوك الأخرى لتحديد الأسلحة، لأن هذا جزء رئيسي من تنفيذ التزاماتنا بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وشاركت فنلندا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وهدفنا هو وضع إطار معياري فعال لمنظومات هذه الأسلحة، لكي تعتمد جميع الأطراف في العملية بتوافق الآراء. وهو هدف طموح، ولكن فنلندا ستسعى جاهدة إلى تحقيقه. والمبادئ التوجيهية الإحدى عشر التي اتفق عليها فريق الخبراء الحكوميين هي أساس ممتاز يمكن للدول الآن أن تبدأ في بناء نتيجة عملية عليه. وهذا الفريق باعتباره الخيار الوحيد المتاح، هو المحفل المناسب للمفاوضات حول هذا الموضوع البالغ التعقيد. ونؤيد ولاية جديدة له، على النحو المقترح في آب/أغسطس، بهدف واضح هو تحقيق نتائج ملموسة بحلول عام ٢٠٢١. وبالصبر والمرونة من جميع الأطراف، سنتمكن من التوصل إلى نتيجة يمكن لجميع الأطراف أن تلتزم بها. ويجب ألا نسعى جاهدين من أجل شيء أقل من ذلك.

ومع وضع هدفنا العام في الاعتبار - وهو تعزيز النظام الدولي القائم على القواعد والمؤسسات التي تعمل على دعمه - نتطلع إلى العمل مع الرئيس وجميع الوفود لإنجاح هذه الدورة.

**السيد آرياسينها (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، تود سري لانكا أن تنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة السفير لورنتي سوليث، الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم، وتتمنى لهم كل النجاح في العمل المقبل. وأود أيضا أن أشكر الأمين

نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية برمتها. وهذا ببساطة أمر غير مقبول. وبدون مؤسسات قوية لا يمكن أن يكون هناك تنفيذ فعال لمعاهداتنا. وبتقويضنا استقلال المنظمات المنشأة بموجب معاهدات، فإننا نقوض المعاهدات نفسها. وللمضي قدما، من واجبنا أن نكفل حصول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الدعم والموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بالكامل. ولكن حتى عند حدوث ذلك، فإن المسؤولية النهائية عن تحقيق المساءلة تقع على عاتق مجلس الأمن. ولم نر بعد المجلس يتحمل تلك المسؤولية بالكامل.

وكان تسليط الضوء على أهمية تحديد الأسلحة التقليدية أحد المزاي العديدة لخطة الأمين العام لنزع السلاح في العام الماضي. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن مهمتنا واضحة. وهي ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها بموجب مختلف الصكوك في ذلك المجال. وكثيرا ما تكون المساعدة الدولية أساسية في هذا المسعى. ويسر فنلندا أن تتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في مجال إدارة الأسلحة والذخائر وأن تدعم العمل القيم للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك عن طريق تمويل مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. ونرحب بإطلاق الصندوق الجديد لكيان "إنقاذ الأرواح" في وقت لاحق من هذا الشهر، ونتطلع إلى المساهمة في عمله في المستقبل.

وبعد خمس سنوات من بدء نفاذها، أثبتت معاهدة تجارة الأسلحة بالفعل قيمتها. ولا يزال تعزيز تنفيذها على الصعيد الوطني وإضفاء الطابع العالمي عليها من الأولويات الرئيسية. وبعدها أصبح هناك أكثر من ١٠٠ دولة طرفا فيها حتى الآن، فإن التقدم المحرز في تحقيق عالميتها رائع. إن إعلان الصين الأخير بأنها تهدف إلى الانضمام إلى المعاهدة موضع ترحيب خاص. ونأمل أن يشجع ذلك البلدان الأخرى الرئيسية المصدرة

وتحت رئاسة سري لانكا لحركة عدم الانحياز، وُجّهت دعوة إلى عقد دورة خاصة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، وقدمت سري لانكا القرارين ٨٨/٣٢ ألف وباء، اللذين أديا إلى الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨. وقد وجهنا تلك الدعوة في ضوء التقدم البطيء في نزع السلاح في ذلك الوقت. وبعد مرور أربعة عقود تقريبا، لا تزال حالة نزع السلاح قائمة للأسف، ويبدو أننا وصلنا إلى طريق مسدود، وهو ما يجب معالجته بأسرع ما يمكن. ونؤيد بقوة الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وندعو إلى تنفيذها بفعالية. وندعو أيضا إلى اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل والبناء على المناطق القائمة بالفعل، ولا سيما في الأقاليم التي لم يتم إنشاء تلك المناطق فيها.

وسري لانكا، بوصفها بلدا شهد ما يقرب من ثلاثة عقود من النزاع الإرهابي الانفصالي، بما في ذلك الهجمات الإرهابية المتطرفة الأخيرة التي وقعت يوم الأحد في عيد الفصح في وقت سابق من هذا العام، تدرك الخراب والدمار اللذين سببتهما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، الذي يُمكن الجهات الفاعلة من غير الدول من الوصول إليها وحيازتها بسهولة بصورة غير مشروعة.

وكجزء من التنمية والمصالحة في مرحلة ما بعد النزاع، تركز سري لانكا على أن تكون خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٢٠ وتمضي قدما في مجال نزع السلاح للأغراض الإنسانية، حيث تعمل الحكومة مع الأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال إزالة الألغام والمنظمات المحلية. وتجدد الإشارة إلى أن جيشنا كان مسؤولا عن ما يقرب من ٩٠ في المائة من الألغام التي أزيلت، مما مكن من إعادة توطين المشردين داخليا بسرعة وإعادة تطوير المناطق المعنية. ونتيجة لذلك، أصبحت سري لانكا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ البلد رقم ١٦٣ الذي ينضم إلى اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام المضادة

العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على الدعم الثابت الذي أبدياه في سعيهما إلى تحقيق أهدافنا لنزع السلاح على الصعيد العالمي.

كما ينضم وفد بلدي إلى البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. (انظر A/C.1/74/PV.3).

وبينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في العام المقبل، فإن الوقت مناسب لتقييم الإنجازات والتحديات التي تواجهها. وقد اختتم الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة أعماله في الأسبوع الماضي، برسالة واضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن ضرورة التقييد بتعددية الأطراف في سعينا الجماعي لإيجاد حلول مشتركة لقضايا التنمية والسلام والأمن الدوليين.

وسيُعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠ في العام المقبل في بيئة دولية يكتنفها عدم اليقين. ونولي أولوية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال الكامل لتنفيذها دون مزيد من التأخير، فضلا عن احترام أركانها الثلاثة، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدوليين. ولا يزال تهديد الأسلحة النووية أكثر خطورة من أي وقت مضى، وهو أكبر تهديد يواجه البشرية حاليا. ويمكن أن يؤدي اختبارها أو استخدامها إلى عواقب كارثية على الحياة على كوكبنا. وظلت سري لانكا ثابتة في التزامها بعدم الانتشار ومعارضتها للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نشدد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن تظل حجر الزاوية في الاتفاق المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وكنا من أوائل الدول التي وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في عام ١٩٩٦، وأيدنا اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧.

سعيًا إلى تسليط الضوء على الطرق التي تتزايد فيها القيود على الساحة الاستراتيجية الدولية والإقليمية، وهو ما يؤكد أكثر من أي وقت مضى، مدى أهمية ضمان أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في مهمته الموضوعية المتمثلة في معالجة تلك التحديات من خلال التفاوض على معاهدات لنزع السلاح. وأسهمت سري لانكا باستمرار في تحقيق هذه الغاية، وكانت آخر مساهمة خلال فترة رئاستها لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨، عندما تحققت انفراجة من خلال المقرر CD/2119، الذي حشد جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح معًا في الاتفاق على إنشاء خمس هيئات فرعية لبدء العمل الموضوعي بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. ومن الجدير بالذكر أن هذا تحقق بالرغم من البيئة العالمية الصعبة التي أثارت فيها بعض الأطراف، من جهة، شواغل بشأن الأهمية الحالية لمؤتمر نزع السلاح، ومن الناحية الأخرى، أكد الكثيرون مجددًا مدى الضرورة الملحة للخروج من المأزق الحالي. وفي ذلك الوقت، رحب الأمين العام أنطونيو غوتيريش، في كلمته أمام الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير، بالمقرر، وعلق بقوله "أعتقد أن المؤتمر قد بدأ أفضل بداية منذ ما يقرب من عقدين، وأنطلع إلى البناء على هذا الزخم الجديد".

ومن المؤسف أن المهمة الصعبة المتمثلة في تحقيق توافق في الآراء والزخم الذي بدأ بالمقرر CD/2119، وتسمية المنسقين اللاحقين للفرق العاملة الخمسة، والعمل القيم المضطلع به عملاً بالمقرر، لم يتسن إحراز مزيد من التقدم بشأنها. وفي ظل رئاسات مختلفة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، حاول أعضاء مؤتمر نزع السلاح إحراز تقدم بتقديم مشروع برنامجين للعمل ومشروعين مقررين يهدفان إلى تيسير المداولات الموضوعية من خلال الهيئات الفرعية، والتي نوقشت بإسهاب. ومع ذلك، استمر هذا الجمود حتى نهاية السنة التقويمية لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٩.

للأفراد. وبعد بضعة أشهر فقط، في آذار/مارس ٢٠١٨، أصبحنا الدولة الطرف رقم ١٠٣ في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، رغم من حقيقة أننا لم نستخدم قط هذه الأسلحة، على الرغم من أن بعض الأطراف اهتمتنا زورا بذلك في إطار مساعٍ دعائية رخيصة وخاطئة.

وكدليل على التزامنا بنزع السلاح، تشرفنا برئاسة اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وإذ بدأنا مناقشات على مستوى الدول بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل خلال فترة رئاستنا، مما مهد الطريق لإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠١٦، فإننا نؤيد المناقشات الجارية في إطار فريق الخبراء الحكوميين ونشجع استمرار تلك العمليات. وفي أيلول/سبتمبر، ترأست سري لانكا أيضا اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، بعد أن قادت العملية التحضيرية والتنسيقية خلال السنة السابقة، بمساعدة لجنة التنسيق.

ويجب علينا أيضا أن نكفل خلو الفضاء الخارجي من النزاعات، ومن الضروري أن نمنع أي عسكرة أو تسليح للفضاء. ولهذا الأسباب، كان من دواعي سرور سري لانكا ومصر، على مدى أكثر من عقدين، تقديم مشروع قرار سنوي بعنوان "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ونحن نسعى مرة أخرى هذا العام إلى تأييد مشروع هذا القرار الهام، الذي ستتشرف سري لانكا بعرضه في إطار المناقشة المواضيعية للمجموعة المعنية بالتفاوض على صك متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتود سري لانكا أن تؤكد من جديد الأهمية الحيوية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح. وفي بيانات سري لانكا في مؤتمر نزع السلاح،

بشكل مباشر في حفظ السلم والأمن الدوليين وكافة محاور عمل الأمم المتحدة. ولعل أخطر تلك التحديات التدهور الملموس في المناخ الأمني السائد على الساحتين الدولية والاقليمية، وتراجع التزام بعض القوى الكبرى بالنظام الدولي المتعدد الأطراف وانطلاق مرحلة جديدة من مراحل سباق التسلح تتمثل في التنافس على تطوير الترسانات النووية ووسائل إيصال الأسلحة النووية والتنافس لتوظيف تقنيات الاتصالات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والفضاء الخارجي في مجالات التسلح، في سباق لن يفوز فيه أي طرف، بينما يتدهور الأمن الدولي وتزداد مخاطر اندلاع حروب مدمرة سواء بشكل مقصود أو غير مقصود.

وتعبر مصر عن قلقها البالغ إزاء تراجع جهود نزع السلاح النووي واستمرار الإخفاق في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم تنفيذ الالتزامات التي تم التوافق عليها في المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض المعاهدة وفي مقدمتها الالتزامات الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥ والذي يمثل جزءا لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة. وفي هذا السياق، ترحب مصر باعتماد الدورة ٧٣ للجمعية العامة للمقرر ٥٤٦/٧٣ الذي يكلف الأمين العام بعقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتؤكد مصر مجددا أن المؤتمر يهدف لإقرار ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بإرادتها الحرة وبتوافق الآراء، مما يجعله فرصة تاريخية هامة لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن عن طريق الحوار والتفاوض دون استهداف لأي دولة من دول المنطقة بعينها.

وتتطلع مصر لمشاركة جميع الأطراف المعنية في هذا المؤتمر بحسن نوايا، خاصة وأنه يمثل محفلا متميزا طال انتظاره لإرساء منظومة أمنية مستقرة ومستدامة في الشرق الأوسط ومعالجة الشواغل الأمنية لجميع دول المنطقة. ونحن على ثقة بأن هذا

ومع بدء مؤتمر نزع السلاح دورته لعام ٢٠٢٠ برئاسة الجزائر، وهي عضو زميل بمجموعة ال ٢١، من المأمول أن يتم الشروع في اتخاذ تدابير عملية جادة لكسر الجمود والمضي قدما في المفاوضات الموضوعية بشأن قضايا حاسمة. ومن شأن ذلك أيضا أن يبعث بإشارة إيجابية إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، الذي يجب أن يبدأ البداية الصحيحة وأن يبعث بالإشارات الصحيحة من خلال تقارب الإرادة السياسية إذا أريد له أن ينجح. وفي هذا السياق، ترى سري لانكا قيمة في العودة إلى توافق الآراء الذي أسفر عن اعتماد مقرر مؤتمر نزع السلاح CD/2119 وتأمل أن يعمل كأداة لجسر هوة الخلافات القائمة وتقريب مؤتمر نزع السلاح من الوفاء بولايته. ونود أن نشجع المشاورات والتنسيق الرئاسيين البنائين الراميين إلى إحراز تقدم مجد في عمل مؤتمر نزع السلاح بغية منع تكرار الحالة المؤسفة التي يواجهها في الأشهر الأخيرة. وأؤكد للجنة أن سري لانكا على استعداد لتقديم دعمها لأي تدابير عملية ومقترحات للجهود الرامية إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل الموضوعي.

**السيد حسن (مصر):** يسر وفد بلدي أن يتوجه بالتهنئة إلى الرئيس على رئاسة أعمال اللجنة، وأن يعرب عن ثقته في قدرته وهيئة المكتب على إنجاح أعمال هذه اللجنة التي تتناول عددا من القضايا التي تأتي في مقدمة اهتمامات مصر.

كما أؤكد تضامنا مصر الكامل مع البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وتونس باسم مجموعة الدول العربية، وزامبيا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وبلدي مصر، باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.3).

تواجه منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار، تحديات متزايدة مما يضعنا أمام مسؤولية مضاعفة، لمراجعة تنفيذ التزامات نزع السلاح وتناول هذه التحديات بشكل موضوعي شامل يضع الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها في هذا المجال الحيوي الذي يؤثر



مصر المتواصل بالعمل على تحقيق التقدم المنشود في قضايا نزع السلاح ومنع الانتشار والأمن الدولي والحفاظ على حيوية جهود الأمم المتحدة في هذا المجال الهام بما يعزز الأمن المشترك للجميع. وفي هذا السياق، نوّكد مجددا تطلعنا لاعتماد برنامج عمل اللجنة الأولى بتوافق الآراء في أقرب فرصة بما يكفل للجنة، أداء مهامها على النحو اللائق مع العمل بالتوازي على الإسراع بمعالجة الشواغل التي عبر عنها عدد من الوفود، من خلال متابعة التنفيذ الدقيق للالتزامات الواردة في اتفاق دولة المقر في إطار القنوات المعنية بذلك.

**السيد نيمشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** بالنيابة عن وفد أوكرانيا، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

نحن نعتبر أن اللجنة الأولى هي على الأرجح الآلية العالمية الأكثر فعالية في مجموعة أدوات نزع السلاح الحالية. وتؤكد أوكرانيا من جديد التزامها الثابت بنهج متعدد الأطراف في هذا المجال، ونحن نقف معا إلى جانب الدول المستعدة للإسهام في تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، منذ أن أظهرت الاتجاهات الأخيرة أننا بحاجة إلى اتخاذ تدابير للحيلولة دون إضعافها. وأود أن أذكر اللجنة بأننا فقدنا في آب/أغسطس معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وهي حجر زاوية آخر في النظام العالمي لتحديد الأسلحة. ويساورنا قلق عميق إزاء احتمال أن يؤدي إهائها إلى زيادة تكديس القذائف النووية والتقليدية وهو ما سيكون له أثر مدمر على الأمن في أوروبا.

وأوكرانيا مثال حي على عدم فعالية ضمانات الأمن التي تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية مقابل قرارها بالتخلص من الترسانات النووية القوية. وربطت مذكرة بودابست بشأن ضمانات الأمن لعام ١٩٩٤، نزع السلاح النووي في أوكرانيا سياسيا باحترام سلامتها الدولية من جانب الدول النووية، ولكن استمرار روسيا في انتهاك ذلك الالتزام لن يشجع ناشري

المؤتمر سيلقى الدعم من جانب كافة شركائنا، تنفيذًا لتعهداتهم والتزاماتهم وحرصا على مصداقيتهم في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. وإلى جانب ذلك، نولي أهمية بالغة للعمل المشترك على إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الناشئة، فنود إعادة التأكيد على اهتمام مصر بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتتطلع مصر لبدء مفاوضات على صك أمني ملزم لسد الثغرات القائمة من خلال حظر وضع أي أسلحة هجومية كانت أو دفاعية في الفضاء الخارجي، وحظر الهجوم المسلح ضد الأقمار الصناعية وحظر تطوير أسلحة مخصصة فقط لاستهداف الأجسام في الفضاء الخارجي. كما ترحب مصر بالتقدم الموضوعي المحرز في إطار مناقشات فريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، المنشأ بقرار الجمعية العامة ٢٥٠/٧٢ نحو وضع عناصر موضوعية شاملة ومتوازنة تصلح كأساس للتفاوض على المعاهدة المنشودة.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة لتقنيات الاتصالات والمعلومات التي أصبحت عنصرا مؤثرا في سلامة واستقرار المرافق الاستراتيجية لجميع الدول، فإن مصر تؤيد بقوة اضطلاع الأمم المتحدة بتطوير قواعد ملزمة تحقق الأمن المتكافئ للجميع وتمنع تحول الفضاء السيبراني إلى ساحة للنزاع والاعتداءات. وتتطلع مصر لنجاح الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي المشكل بقرار الجمعية العامة ٢٧/٧٣، في تحقيق تقدم ملموس يرتقي إلى مستوى التهديدات التي تمثلها الاستخدامات الضارة والخبثية لتقنيات الاتصالات والمعلومات للأمن الدولي.

وختاما، فإنني أود أن أؤكد تعاون وفد بلدي الكامل معكم نحو توصل هذه الدورة لنتائج إيجابية إنطلاقا من اهتمام

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يغذي الإرهاب والنزاعات على الصعيد العالمي ويشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية. فالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا باستخدام القوات العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية، ألحق ضررا كبيرا بالنظام الحالي لتحديد الأسلحة التقليدية. وفي هذا السياق، من دواعي القلق البالغ أن الاتحاد الروسي واصل في عام ٢٠١٩ عمليات نقل ضخمة لمعدات عسكرية إلى شرق أوكرانيا، وبالتالي زعزع عن عمد استقرار الوضع في بلدنا وتجاهل تماما دعوات المجتمع الدولي لممارسة الرقابة الفعالة. وعلاوة على ذلك، فإن التأثير الروسي في القرم وفي بحر آزوف والبحر الأسود يشكل تهديدا. إننا نشهد روسيا تحول تدريجيا منطقة البحر الأسود إلى ساحة عسكرية، مع تحويل القرم المحتلة إلى قلعة مسلحة بشكل كبير.

وفي هذا الصدد، أود أن أذكر اللجنة بقرار الجمعية العامة 73/194 بشأن مشكلة عسكرية جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، في أوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر آزوف. فقد أدان القرار الاحتلال المؤقت المستمر لذلك الجزء من أراضي أوكرانيا وحث الاتحاد الروسي، بوصفه سلطة الاحتلال، على سحب قواته العسكرية من القرم وإنهاء احتلاله المؤقت لأراضي أوكرانيا دون تأخير. وأود أن أشدد على أن وجود القوات الروسية في القرم في حد ذاته يتعارض مع السيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لأوكرانيا ويقوض الأمن والاستقرار ليس في أوكرانيا فحسب، بل في دول الجوار وأبعد من ذلك. وإذا أخفقنا في التصدي لهذا التحدي الآن، فإن عسكرية القرم قد يكون لها عواقب بعيدة المدى على الأمن، ليس في منطقة البحر الأسود

الأسلحة على اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي. بل على العكس من ذلك، يمكن أن يسهم في اعتبار الردع النووي علاجا للتهديدات العسكرية النووية والتقليدية على حد سواء.

وتواصل أوكرانيا دعم تطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة وتنفيذها بصرامة، وإبرام البروتوكولات الإضافية ووضعها موضع التنفيذ. ويجري تنفيذ أوكرانيا ل ضماناتها بما يتفق تماما مع القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تطبيق الضمانات على أساس بروتوكولها الإضافي. ونتيجة لذلك، لا تزال جميع المنشآت والمواد النووية في القرم مشمولة باتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي. ونؤيد النهج الثابت والمتسق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أثبت بشكل يعول عليه أنه لا يمكن استخدامه لمحاولات متغطسة للاعتراف بأي تغيير في وضع القرم. ونود أن نشير إلى أن أي جهود تبذلها روسيا لتوسيع نطاق ولايتها بموجب اتفاق عام ١٩٨٥ بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن المرافق والمواد النووية في القرم ستعتبر لاغية وباطلة.

وإذ تكرر أوكرانيا تأكيد تأييدها لاتباع نهج متعدد الأطراف إزاء نزع السلاح وعدم الانتشار، وتشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها في إطار مؤتمر نزع السلاح وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وتسلم أوكرانيا أيضا بالدور الرئيسي لصكوك تحديد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

في نيسان/أبريل (انظر A/74/90)، وسيقدم رئيس الفريق التقرير وتفاصيل أعماله إلى اللجنة الأولى في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وتمثل أحد استنتاجاته في أن التحقق ضروري في عملية نزع السلاح النووي ومن أجل إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ولتعزيز جهودنا في الأمم المتحدة، ما زالت النرويج تشارك بصورة استراتيجية في "الشراكة الرباعية للتحقق النووي" و "الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي". وثمة حاجة إلى مزيد من العمل، ولذلك ستقدم النرويج مشروع قرار جديدا بشأن التحقق من نزع السلاح النووي وسنسعى إلى حشد تأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة له.

وتدعو النرويج بقوة إلى سرعة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإلى عقد المفاوضات وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعيار العالمي للتحقق، مما يمكن الوكالة من ضمان الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. ولا تزال برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف غير مقبولة. ولا يوجد حل مستدام للحالة في شبه الجزيرة الكورية إلا الحل السياسي، ونحن نؤيد بقوة قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وتشكل الخطوات التي اتخذتها إيران لتخفيض التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة مصدر قلق بالغ. ونحث إيران على التراجع عن خطواتها والتعاون الكامل ودون تأخير مع الوكالة الدولية. ونأسف لأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى انتهت بسبب عدم امتثال روسيا ونحث الولايات المتحدة وروسيا على تمديد وتوسيع معاهدة ستارت الجديدة.

وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار حيازة النظام السوري لأسلحة كيميائية. وقد خلص تقرير بعثة تقصي الحقائق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الحادث الذي وقع في دوما إلى

فحسب ولكن أيضا في كامل جنوب أوروبا وشمال أفريقيا، وكذلك في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

ونحن نجتمع كل عام في اللجنة الأولى لمناقشة أكثر مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار إلحاحا. ونظامنا الأمني الحديث ضعيف وغير قابل للتجزئة، مما يعني أنه حتى القضايا الإقليمية الصغيرة يمكن أن يكون لها مغزى عالمي وتأثير قوي على الدول البعيدة. والجهود المشتركة والإرادة السياسية القوية ما السبيل الوحيد لتمكيننا من تقليل تأثير التهديدات والتحديات الحالية، التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، لأدنى حد.

في الختام، أمل، بالنيابة عن وفد بلدي، أن تتمكن اللجنة من العمل بصورة مثمرة من أجل الإسهام في تحقيق الهدف النبيل المتمثل في جعل عالمنا أكثر سلامة وأمانا.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيديتي، على انتخابكم في مكتب اللجنة الأولى. ويمكن للجنة أن تعتمد على دعم النرويج وتعاونها في جميع مداولاتها.

تلتزم النرويج التزاما كاملا بهدف القضاء التام على الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إزالة هذه الأسلحة بشكل متوازن ومتبادل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لجهودنا في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتعمل النرويج من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدة. ونرحب أيضا بمبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي" التي أطلقتها الولايات المتحدة. ونشدد أيضا على أهمية تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من خطر استخدام الأسلحة النووية. والتحقق من نزع السلاح النووي أمر هام إذا أردنا إحراز تقدم. واتفق فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي على تقرير بتوافق الآراء

دور الاتفاقية في إنقاذ الأرواح، ونحث جميع الدول الأطراف على الإسهام في التوصل إلى نتيجة قوية.

يجب أن نكافح جميع أشكال الاتجار غير المسؤول وغير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتكتسب معاهدة تجارة الأسلحة تأييدا وقد أرسيت قواعد أساسية للتجارة المسؤولة. ونؤكد على أهمية إدراج منظور جنساني في جميع جهود تحديد الأسلحة، وقد أرسينا مثالا قويا خلال رئاستنا لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

ويسر الترويج، بوصفها شريكا نشطا ومثابرا يعمل على تعزيز مستقبلنا المشترك، أن تتأسس مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. ومدونة لاهاي لقواعد السلوك هي صك متعدد الأطراف للشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بانتشار القذائف التسيارية. وقد انضم إليها حتى الآن ١٤٠ بلدا، ونحن نعمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على مدونة قواعد السلوك.

**السيد أوفارت (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحو لي أولا أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم في مكتب اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والسبعين.

وبينما نؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.I/74/PV.3)، نود إبراز بعض المسائل المحددة بصفتنا الوطنية.

يساورنا القلق إزاء التدهور في البيئة الأمنية الدولية وتزايد التوترات في السنوات الأخيرة. فالتهديدات التي نواجهها اليوم خطيرة ومعقدة. وفي ظل هذه الحالة من عدم اليقين، ينبغي أن نبذل جهدا جماعيا لصون وتعزيز المؤسسات القائمة وهيكل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وتتطلب فعالية وجدوى نظم عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح اتباع القواعد والامثال التام للاتفاقات وتنفيذها وإنفاذها من جانب جميع الأطراف.

وقوع هجوم باستخدام أسلحة كيميائية. ونؤيد بقوة عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية لتحديد المسؤولية عن تلك الفضائع. ونشعر بالفزع إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، ونؤكد من جديد وجهة نظرنا، وهي أن أي انتهاك للقاعدة العالمية لمناهضة استخدام هذه الأسلحة أمر غير مقبول. ولا تزال اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، دعامة حاسمة لهيكلنا العالمي لنزع السلاح، ونشعر بالقلق إزاء حالتها المالية الصعبة.

إن الفضاء الإلكتروني هو العمود الفقري لبنيتنا التحتية العالمية. كما أن الشبكات الرقمية الآمنة والمستقرة هي أيضا مسألة تتعلق بالأمن العالمي والوطني. وأدى اعتمادنا على التكنولوجيا الرقمية إلى ظهور نقاط ضعف جديدة. وإننا جميعا نواجه تهديدات خطيرة لبنيتنا التحتية الحيوية واقتصاداتنا ومؤسساتنا الديمقراطية، ونرحب بالاهتمام المتزايد الذي توليه الأمم المتحدة لهذه المسائل. ويجب أن نضمن تحقيق التكامل بين "فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي" و "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي". ويجب أن تستند العمليتان كلتاهما إلى إنجازات أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة وأن تكفلا استمرار الالتزام بالسلم والاستقرار الدوليين بطريقة تضمن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتفخر الترويج برئاسة المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وبعد مرور ٢٠ عاما على بدء نفاذ الاتفاقية، فإنها لا تزال أداة هامة لحماية الناس من الألغام الأرضية. وقد أرسيت قاعدة قوية، وطموحنا هو إيجاد عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥. ونعترز اغتنام المؤتمر الاستعراضي كفرصة لجذب الانتباه السياسي المتجدد إلى

للقانون الدولي وانتهكت التزاماتها الدولية. وقد قوض وقوع حوادث متكررة في السنوات الأخيرة تطوي على استخدام أسلحة كيميائية بشكل خطير الحظر العالمي لهذه الأعمال. ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على القاعدة العالمية التي تحظر الأسلحة الكيميائية وأن نهض بها وأن نعزز فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونعتبر أن من المهم للغاية أن مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية قرر، خلال دورته الاستثنائية المعقودة في حزيران/يونيه، تحسين قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحديد مستخدمي المواد الكيميائية وإنشاء آلية إسناد عالمية. ونرحب بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة ونشيد بالأمانة الفنية التابعة له، على التقدم المحرز حتى الآن. ونتطلع إلى التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية، وندعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل معه. وتؤيد إستونيا أيضا الجهود المبذولة في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد كانت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى صكا رئيسيا للاستقرار الاستراتيجي وعدم الانتشار النووي وتحديد الأسلحة على مدى العقود الثلاثة الماضية. وطورت روسيا ونشرت منظومة قذائف تنتهك تلك المعاهدة، ونأسف بشدة لأن روسيا لم تعالج الشواغل الخطيرة التي تم الإعراب عنها مرارا بشأن عدم امتثالها للمعاهدة.

لا يزال برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف والأسلحة النووية ينتهك قرارات مجلس الأمن ويهدد السلم والأمن العالميين. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن مواصلة استفزازاتها وإلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وإلى أن تفعل ذلك، ينبغي لجميع البلدان أن تنفذ الجزاءات القائمة بصرامة. وتواصل إستونيا أيضا دعم خطة العمل الشاملة المشتركة والمهمة الطويلة الأجل للوكالة الدولية للطاقة الذرية

وبينما نقرب من موعد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام المقبل، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لدعم وزيادة تعزيز دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها إحدى الصكوك الرئيسية المتعددة الأطراف للأمن الدولي. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر زاوية لجهودنا العالمية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتؤيد إستونيا الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتواصل الدعوة إلى اتباع نهج تدريجي بطريقة واقعية ومسؤولة. ولهذا الغرض، تؤيد إستونيا بدء مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن رغبتنا القوية في المشاركة في المفاوضات المقبلة، ونكرر من جديد الطلب الذي تقدمه إستونيا منذ عام ٢٠٠١ للمشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وتأسف إستونيا لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بعد. وتؤيد جميع الجهود الدولية المبذولة لتحقيق تلك الغاية ونحث جميع الدول، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. ونلاحظ أيضا بقلق أن انتشار القذائف التسيارية، ولا سيما تلك القادرة على إيصال الأسلحة النووية، لا يزال يشكل تحديا خطيرا. ونعتقد أن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك يؤديان دورا هاما في منع مثل هذا الانتشار للقذائف، وأن انضمام إستونيا وكل عضو في الاتحاد الأوروبي إلى عضوية نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف سيعززه ويعزز كذلك الجهود الدولية لعدم الانتشار بشكل عام.

ومن دواعي القلق البالغ لإستونيا أن بعض الدول تجاهلت في السنوات القلائل الماضية المبادئ الأساسية الطويلة الأمد

بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي". ونرى أن هاتين العمليتين ينبغي أن تتطورا بطريقة متكاملة، انطلاقاً من توافق الآراء المتفق عليه بشأن تقارير فريق الخبراء الحكوميين السابق. وتوفر القواعد القائمة لسلوك الدول المسؤول التي سبق الاتفاق عليها، إلى جانب القانون الدولي وتدابير بناء الثقة وآليات بناء القدرات على الصعيد الإقليمي، الهيكل الذي نحتاج إليه لوضع إطار للاستقرار والسلامة في الفضاء الإلكتروني، وهو أمر لا يمكننا تحقيقه دون اتباع نهج شامل للجميع بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. ولا تزال إستونيا ملتزمة بتعزيز الفضاء الإلكتروني المفتوح والحر والأمن للجميع الذي يكفل توفير الحماية على الإنترنت لتطبيق القانون الدولي والحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

في الختام، فإن إستونيا مصممة على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز القانون الدولي والنظام القائم على القواعد وفي تنفيذ الصكوك القائمة لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وتدلل حقيقة أننا على وشك شغل مقعد في مجلس الأمن، كعضو غير دائم للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١، على التزام إستونيا الطويل الأجل بالاضطلاع بمسؤولية أكبر عن تعزيز السلم والأمن الدوليين.

**السيد يلوكونوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ووفد بلدي على استعداد لتقديم الدعم الكامل للجنة الأولى في ضمان أن يكون عملها بناء وفعالاً.

بعد أن سلكت كازاخستان طريقها الخاص لنزع السلاح النووي، فإنها تؤمن إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح هو أكثر التدابير فعالية المتاحة لنا لبناء الثقة. وهو الأساس لتحقيق السلام العالمي وضمان الاستقرار والأمن. وأدى الافتقار الواضح إلى إحراز تقدم في هذا المجال والانخفاض العام في الثقة إلى قرار الدول الأعضاء في عام ٢٠١٧ باعتماد معاهدة حظر

المتمثلة في التحقق من التزامات إيران ذات الصلة بالمجال النووي ورصدها. ويساورنا قلق عميق إزاء التدابير التي اتخذتها إيران منذ تموز/يوليه والتي تتعارض مع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل، على نحو ما أفاد به المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران على التراجع عن تلك الأنشطة والامتناع عن اتخاذ أي خطوات أخرى وعلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية.

تواصل إستونيا الإسهام في إزالة الألغام والإجراءات المتعلقة بالألغام للأغراض الإنسانية. ويشمل ذلك تقديم الدعم إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وكذلك إلى المشاريع الإنسانية في الأطر الثنائية والدولية. وفي الذكرى السنوية العشرين لإبرام اتفاقية أوتاوا، نتوقع من المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد أن يستعرض التقدم المحرز في تحقيق أهدافه لعام ٢٠٢٥ وأن يولد زخماً إيجابياً من أجل تعزيز إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات الناشئة عن الاتفاقية وتحسين تنفيذها. ونؤيد أيضاً الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وتعزيزها. وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، نعتقد أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي أنسب محفل لهذه المناقشات، حيث أنها تجمع فعلاً بين الخبرات المناسبة. ورحبت إستونيا بنتائج دورتها لعام ٢٠١٩، ولا سيما الاتفاق على المبادئ التوجيهية الإحدى عشرة والجدول الزمني لفترة السنتين السابقتين على المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢١.

وترحب إستونيا بالفرصة المتاحة لمواصلة تعزيز التفاهم العالمي فيما يتعلق بإطار الاستقرار الدولي في الفضاء الإلكتروني في إطار "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" و "فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء

وقد رحبنا بالتقرير النهائي (انظر A/74/90) لفريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، الذي شارك فيه أيضا خبير من كازاخستان. وخلال العقد الماضي، تغيرت البيئة السياسية، ولكن ليس إلى الأفضل. وفي أعقاب زوال معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، هناك مخاوف كبيرة من أن تمديد معاهدة ستارت الجديدة معرض لخطر كبير. وننضم إلى الآخرين في حث روسيا والولايات المتحدة على بذل كل جهد ممكن للحفاظ على المعاهدة التي تمثل آخر اتفاق متبق لنزع السلاح.

تعلق كازاخستان أهمية كبيرة على تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية بمعالجة القضايا والتحديات التي تواجهها. وقد نظمنا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، حلقة دراسية دولية في نور سلطان يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس بشأن تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وقد ساعدت على توطيد جميع المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية عن طريق توحيد مواقفها وتعزيز دورها في نزع السلاح النووي. ويشكل حظر الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة أولويتين رئيسيتين لكازاخستان، وهما بندان هامان في خطة الأمين العام لنزع السلاح وخطة العمل الملحقة بها. وفي هذا العام، تقوم كازاخستان بدور منسق معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي تحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامها. ولا تزال منطقتنا آخر منطقة كهذه يتم إنشاؤها. ولذلك، نأمل أن تساعد التدابير اللاحقة لتعزيز التفاعل بين المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية في دعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة، ولا سيما في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.

وتؤيد كازاخستان مواصلة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أسهمنا فيها إسهاما عمليا بتيسير الحوار بشأنها من خلال الاجتماعات التي عُقدت في ألماتي. ونحث جميع

الأسلحة النووية، في دليل واضح على أن صبر غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أخذ في النفاد بشكل متزايد وعلى أنها تضغط من أجل التسليم بالحاجة الملحة إلى معالجة الثغرات والاختلالات في النظام القائم لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار معالجة جديدة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، أصبحت كازاخستان الدولة العضو السادسة والعشرين التي تقدم صك تصديقها على المعاهدة. ويسرنا أن دولاً أخرى تشاركنا الرأي قد استجمعت ذلك الزخم وأن ٣٢ بلدا صدقت على المعاهدة حتى الآن. ونأمل أن تؤكد بقية الدول الداعمة البالغ عددها ١٢٢ موقفها وترجمه عمليا وأن تجعل آفاق فرض حظر قانوني على الأسلحة النووية حقيقة واقعة.

وينبغي أن تكمل معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما في هدفها النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتدعو كازاخستان الدول النووية التي تعهدت ببذل جهود للتخلص من أسلحتها النووية، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، إلى اتخاذ خطوات عملية وتدابير فعالة لتحقيق تلك الغاية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إليها دون أي شروط مسبقة وبوصفها دولاً غير نووية. ونعتقد أنه لا ينبغي لدولة أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية وأمنها الوطني على حساب بلدان أخرى محبة للسلام. وبصفة عامة، ستدعم كازاخستان أي مبادرات يمكن أن تساعد على التوصل إلى أرضية مشتركة بين الدول النووية والدول غير النووية في الفترة السابقة على مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. ونعتقد أن الوقف الاختياري للتجارب النووية، الذي تلتزم به الدول النووية، لا يمكن أن يكون بديلا لوثيقة ملزمة قانونا مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في أسرع وقت ممكن ضروري من أجل التنفيذ الفعال لمعاهدة عدم الانتشار.

ولا يفوتنا أن نشكر وفد رومانيا على قيادته الرشيدة لعمل اللجنة الأولى في الدورة المنصرمة. وبإمكانكم التعويل على دعم وفد لبنان في مساعيكم للخروج بنشاط اللجنة بأفضل المخرجات.

ويؤيد وفد بلدي البيان الملقي من قبل وفد تونس باسم مجموعة الدول العربية والبيان الملقي من قبل وفد إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

ما زالت أنشطة التسلح بمختلف أشكالها تشكل تحديا كبيرا لمنظومة الأمن والسلم الدوليين في عالمنا المعاصر، بل نشهد في العقدين الأخيرين اتساعا وتشعبا في الإشكاليات المتصلة بالتسلح مع بروز تحديات نوعية جديدة عابرة للحدود والتصنيفات التقليدية، تُمليها ديناميات العولمة والثورة التكنولوجية.

بداية، تبقى أسلحة الدمار الشامل مصدر تهديد كبير للأمن والسلم في العالم. ويأتي في طليعة التحديات، في هذا الصدد، التقهقر الذي شهدناه في السنوات الأخيرة في ميدان نزع السلاح النووي. فبدلا من أن نرى تقدما في اتجاه هدف التخلص التام من الأسلحة النووية، نرى أن صراع النفوذ الاستراتيجي بين الدول بدأ ينعكس تراجعاً عن الالتزامات وإعادة إنتاج لخطاب تبريري لحيازة وتطوير تلك الأسلحة من منظور أمن وطني صرف لا يقيم وزنا لاعتبارات الأمن الإنساني بمعناه الأشمل.

وفي منطقة الشرق الأوسط، تستمر إسرائيل في عصيانها للقانون الدولي والأطر الناظمة لعدم الانتشار النووي. وتواصل عرقلتها، المستندة إلى دعم دول كبرى، لجهود إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نستطيع الحديث عن تطور إيجابي هام ولكن وحيد، يحصل بعد عدة سنوات من التعثر في تنفيذ مقرر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتحدث عن اتخاذ مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي يدعو إلى عقد مؤتمر تفاوضي

الأطراف في خطة العمل على إظهار المسؤولية والتنفيذ الكامل للالتزامات بموجب الخطة.

ما فمت كازاخستان تدعو إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ونحن على استعداد لتقاسم تجربتنا بشأن كيفية تفكيك بنيتنا التحتية للتجارب النووية.

لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا ملحا للغاية في ظل الإنجازات العلمية والتكنولوجية السريعة التطور. ويجب علينا جميعا أن نتعاون تعاونا وثيقا إذا أردنا أن نمنع هذه المحاولات. وفي ذلك الصدد، تكتسي المبادرة التي طُرحت قبل ثلاث سنوات بشأن بدء مفاوضات تتعلق باتفاقية دولية لكبح أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي أهمية متزايدة. كما أن تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يشكل مصدر قلق بوجه خاص. وتنطوي هذه المنظومات على إمكانية تحدي أبسط مبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني على حد سواء. ولا يزال يتعين إثبات ما إذا كان من الممكن لمنظومة أسلحة ذاتية التشغيل أن تمثل للمبادئ الأساسية الثلاثة للقانون الدولي الإنساني، وهي التناسب والتمييز والاحتياطات لدى شن هجوم. وسنواصل الاسترشاد بمبادرة الرئيس الأول لكازاخستان، نور سلطان نزارباييف، الذي ما فتى يحث المجتمع الدولي على إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥، الذي سنحتفل فيه بالذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة.

ينبغي للبشرية أن تستفيد من كل فرصة للمضي قدما بزخم نزع السلاح أينما يوجد بالفعل ومن أجل توليد زخم جديد أينما دعت الحاجة بهدف إيجاد عالم أكثر سلاما وأمنا للجميع.

**السيد صالح عزام (لبنان):** أستهل كلمتي بكلمة لبنان بتهنئتك، سيدي، والزملاء أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. وإنه لشرف للبنان أن يكون عضوا في المكتب وأن يعمل وإياكم من أجل إيصال عمل لجنتنا إلى الخواتيم المرجوة.



الطرف الثاني بعد المئة فيها. ويشكل ذلك خطوة شديدة الأهمية في مسار جهودنا الهادفة إلى تخطي مخاطر الأسلحة التقليدية. ويسرنا أيضا أن نعيد التأكيد على التزام لبنان بالاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، بوصفه دولة طرفا فيها وإحدى الدول التي أدت دورا تأسيسيا في إيجادها في ضوء التجربة الأليمة التي عاشها نتيجة المخلفات العنقودية لعدوان إسرائيل الأثم عليه في عام ٢٠٠٦. ولا بد من تضافر الجهود لوضع حد لاستخدام وتخزين وإنتاج وتمويل إنتاج تلك الأسلحة الخطيرة وتجنّب الأبرياء مخاطرها المميتة، وكذلك السعي لتحقيق عالميتها.

ومع التحولات التي يعيشها لبنان في ظل الثورة التكنولوجية، تصعد إلى الواجهة تحديات أمنية جديدة كمخاطر التسلح في الفضاء الخارجي وتحديات الأمن السيبراني. وشهدت الدورة السابقة للجمعية العامة إنشاء آليتين هادفتين للتصدي لتحديات الأمن السيبراني، هما "الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي" و "فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي".

يرحب لبنان بمباشرة كل من الآليتين لعملهما، ويحث على ضرورة أن تعمل بشكل منسق وتكاملي بهدف تحصين الفضاء الرقمي وتعزيز الأمن فيه بما يخدم مصلحة الدول والشعوب جميعا. ويسرنا أيضا في هذا الإطار بالذات أن نفيدكم بتطور هام في لبنان حيث أقرت الحكومة اللبنانية في التاسع والعشرين من آب/أغسطس ٢٠١٩، الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني وهي خطوة نوعية ومحطة هامة في مسار تحصين أمن المعلومات في لبنان بالتوازي مع جهود المكنتة التي تقودها الحكومة للتحويل باتجاه الحوكمة أو الحكومة الإلكترونية.

ختاما، تبقى مسائل نزع السلاح بندا أساسيا على جدول أعمال المجتمع الدولي، وهي مسائل متنوعة ومتشعبة وتقع في

لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقتنا تحت مظلة الأمم المتحدة. ويهنئ لبنان، المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على توليها رئاسة المؤتمر المرتقب في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل ويحث كافة الأطراف المدعوة إليه إلى المشاركة فيه بحس من الالتزام والمسؤولية.

ونؤكد هنا، ونحن على أعتاب محطة تاريخية هي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، أن مقررات مؤتمرات استعراض المعاهدة منذ عام ١٩٩٥ حتى اليوم تبقى واجبة التنفيذ حتى إنفاذ هدف كل منها، ولا سيما هدف إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويبقى على المجتمع الدولي ممارسة الضغط اللازم على إسرائيل للعودة إلى الخطيرة الدولية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي ووضع برنامجها ومنشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ما زالت الأسلحة التقليدية، بدورها، تطرح تحديات كبيرة أمام الأمن والسلم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية على السواء. فمسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة ما فتئت تشكل عقبة حقيقة أمام جهود بناء واستدامة السلام، فضلا عن التحديات الاقتصادية التي تترتب عليها. وقد دأب لبنان على تطبيق التزاماته بموجب برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تحديث تشريعاته الوطنية ذات الصلة وإنفاذ تلك التشريعات، الأمر الذي يمكن رصد بوضوح وشفافية في تقارير لبنان الوطنية حول تطبيق برنامج العمل.

وفي هذا السياق، يشرفنا إبلاغ اللجنة الأولى بأننا أودعنا بتاريخ التاسع من أيار/مايو لدى أمانة الأمم المتحدة وثائق انضمام لبنان إلى معاهدة تجارة الأسلحة، ليصبح لبنان الدولة

لهذا العام. وتجسد تلك التصديقات الأخيرة وسجلنا إيماننا بأن الأمن والقوة لا يتحققان بأسلحة الحرب بل بالاستثمار في شعبنا وبيئتنا، وبالحد من الفقر، والاستثمار في التنمية المستدامة، وضمان حقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز العمليات الديمقراطية وزيادة قدرتنا على مواجهة آثار تغير المناخ. ولهذا السبب لا تزال ملديف تعتقد أنه من أجل تحقيق السلام الدائم حقا، يجب أن نعتد نَحْجا شاملا لبناء السلام وأن نوسع نطاق تركيزنا إلى ما يتجاوز الخطاب التقليدي بشأن الأمن ونزع السلاح.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وتود ملديف أن تشدد على الطريقة التي يجب أن تكون بها التنمية المستدامة محورية في عملنا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وبناء السلام. وكما أبرز الأمين العام في خطته لنزع السلاح، التي صدرت في العام الماضي، فإن الصلة بين السلام والتنمية واضحة وراسخة للغاية. إن نزع السلاح شرط مسبق ضروري للتنمية المستدامة وتعزيز حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن التنمية الدائمة والناجحة أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات. ونعتقد أيضا أن السلام الدائم يعتمد على معالجة الأخطار غير التقليدية والناشئة التي تهدد السلم والأمن الدوليين بوصفها شواغل خطيرة. وهي تشمل تهديدات مثل تغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والتطرف العنيف، وكلها تزيد من عدم الاستقرار واحتمال نشوب النزاعات. ويجب أن نتكيف مع الطبيعة المتغيرة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ونعتقد أن اللجنة يمكن أن تتصدى لتلك التهديدات غير التقليدية والناشئة بطريقة أكثر شمولا.

وأخيرا، تدعو ملديف جميع الدول إلى مواصلة العمل معا من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن حتى تدخل حيز النفاذ. ونود أن نؤكد من جديد إيماننا بأن

صلب شواغل الأمن والسلم الدوليين، لكن هدف صون الأمن والسلم ليس هدفا معزولا يعيش في فراغ بل يترابط بشكل عضوي مع أهداف أخرى في ميادين أخرى كأهداف التنمية المستدامة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، لذا يكرر لبنان اقتناعه بضرورة المحافظة على مقاربة إنسانية وشمولية لهدف نزع السلاح.

السيد غفور محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد

بلدي أن يهنئ الرئيس وأعضاء المكتب بجرارة على انتخابهم وأن يؤكد لهم دعمه وتعاونهم الكاملين خلال توجيههم لأعمال اللجنة الأولى.

إن أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة الأولى من الميثاق، هو صون السلم والأمن الدوليين والقضاء على التهديدات التي تهدد السلم بالوسائل السلمية. ولذلك، يجب أن يظل نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي جزءا لا يتجزأ من عمل الأمم المتحدة خلال سعينا إلى تعزيز السلام والرخاء وحل النزاعات عن طريق الحوار والوساطة. ويعتمد عمل النظام الدولي لنزع السلاح على تعاون المجتمع العالمي بروح تعددية الأطراف وحسن النية والثقة بين الأطراف وتعزيز احترام النظام الدولي. ومسؤوليتنا الجماعية كدول أعضاء في الأمم المتحدة هي العمل معا من أجل تحسين الحياة البشرية، نظرا لأن حتى أصغر البلدان في هذا العالم المترابط يمكن أن تتأثر بالنزاعات في جميع أنحاء العالم.

وتتمتع ملديف بسجل قوي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ولم نسع أبدا إلى الحصول على المعرفة اللازمة لإنتاج أي فئة من الأسلحة، كما أننا لا نعتزم الخروج عن مسار التعايش السلمي لدينا. ونحن دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من بين اتفاقات أخرى، وفخرون بأن نعلن أننا وقعنا وصدقنا في الشهر الماضي على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وانضمت ملديف أيضا إلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة خلال مناسبة المعاهدات

جزء منها. وما من منطقة إقليمية في العالم بدون قواعد عسكرية للولايات المتحدة ووجود قوي قادر على غزو أي بلد أو القضاء عليه في غضون ساعات. تنظر الولايات المتحدة منذ وقت طويل إلى العالم من مهداف البندقية، مُبقية كل بلد دون استثناء في حالة توتر مستمرة بلا هوادة.

لقد شعرنا بالصدمة ليس فقط من لهجة بيان ممثل الولايات المتحدة ولكن من رسالته الأساسية. وما سمعناه في تفسير جديد هو ذلك الموقف المنسي منذ فترة طويلة بشأن إعادة النظر في الخطوط الفاصلة. ومن الواضح أن هذا لب ما تدخره الولايات المتحدة خصيصا للجنة الأولى. وهذه الادعاءات لا تعيدنا إلى حقبة الحرب الباردة فحسب، بل تتعارض مع موقف واشنطن المعلن بشأن معالجة مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فمن ناحية، تعرب الولايات المتحدة عن استعدادها للدخول في حوار مع روسيا والدول الأخرى وعزمها القيام بذلك بطريقة بناءة. ومن ناحية أخرى، فهي تغلق في الواقع أي إمكانية من هذا القبيل وتوجه إلينا اتهامات لا أساس لها وغير مدعومة بأدلة مثبتة وأحيانا سخيفة، وذلك باستخدام خطاب لا يخرج عن حدود اللياقة الدبلوماسية فحسب، بل يتعارض تماما مع روح العلاقات الحكومية الدولية، على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وكانت هناك لحظات إيجابية في بيان وفد الولايات المتحدة، من بينها إشارة إلى الصلة الوثيقة بين نزع السلاح والديمقراطية. ونود أن نطرح سؤالاً على نظرائنا في الولايات المتحدة. كيف ينبغي لنا جميعاً أن ننظر إلى الولايات المتحدة وهي بلد أعلن أنه سيضع أسلحة في الفضاء الخارجي وأطلق برامج لتوسيع قدراته في مجال القذائف النووية واتخذ إجراءات تدميرية لإسقاط النظام الدولي القائم لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وهو بالتالي يقوض أسس الأمن الدولي؟ كيف يمكننا تفسير كل ذلك على أنه مرتبط بالديمقراطية؟ ومن المحزن أنه وفقاً للمنطق الذي قدمه لنا بالأمس ممثل وزارة خارجية الولايات المتحدة، لا يمكننا أن

نزع السلاح وعدم الانتشار سيجعلان العالم أكثر أمناً وازدهاراً وأفضل استعداداً للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ومن المهم أن نواصل النظر إلى نزع السلاح وعدم الانتشار وبناء السلام بمعنى أوسع وأن نعطي الأولوية لتلك المسؤولية المشتركة باعتبارها مسألة ملحة للغاية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة لممارسة حقها في الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول يقتصر على ١٠ دقائق والبيان الثاني على خمس دقائق.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أمارس حقنا في الرد فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به أمس ممثل الولايات المتحدة (انظر A/C.1/74/PV.3). لقد سمعنا بيانا بليغا جدا وواضحا للغاية من حيث فهم النهج التي تتبعها الولايات المتحدة لضمان الأمن الدولي ومعالجة أصعب المسائل في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهو يعطي الانطباع بأن الولايات المتحدة هي البلد الوحيد في العالم المعني بالحالة الراهنة في هذا المجال الرئيسي للأمن الدولي، وأن الولايات المتحدة وحدها تعمل على بناء نظام جديد لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وقد استشهدنا في بيان الاتحاد الروسي اليوم بالحقائق التي تبين أن ذلك لا علاقة له بالواقع.

الشيء الوحيد الذي يجب أن نضيفه إلى ما قيل هو أن الولايات المتحدة تواصل باستمرار منذ عقود بناء قدراتها العسكرية الهجومية، وتطوير البنية التحتية اللازمة لنشر قواتها العسكرية في أي مكان في العالم، وزيادة ميزانيتها العسكرية بنسب هائلة، وإجبار حلفائها على زيادة نفقاتهم العسكرية، وتحديث قواتها المسلحة باستمرار، وشحن مهاراتها القتالية، وتطوير وسائل وأساليب جديدة للحرب وتعديل وثائق المبادئ المتعلقة بها وفقاً لذلك. وليس سرا أن الولايات المتحدة قسمت العالم منذ وقت طويل إلى أجزاء وعينت قيادة عسكرية لكل

اللجنة الاستماع إلى حث الولايات المتحدة، للصين وروسيا على الانضمام إلينا في المفاوضات الثلاثية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وفيما يتعلق بمسألة الفضاء الخارجي وتعزيز ما يسمى مشروع معاهدة بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، فإن هذه معاهدة معيبة، كما قلنا مرات عديدة. وهو أمر غير قابل للتحقق، وليس في مصلحة الولايات المتحدة أو شركائها.

وأخيراً، فيما يتعلق بروسيا، يذكرني خطاب زميلي الروسي بالدعاية التي كانت في الحقبة السوفياتية. وآمل ألا يعيدنا إلى المستقبل. وقال الممثل الذي تكلم هذا الصباح إن الولايات المتحدة تعرقل مادياً عمل اللجنة الأولى. ونعلم جميعاً أن روسيا هي التي تعرقل عمل اللجنة، بوضوح وببساطة، وينبغي أن تنهي ذلك النشاط. وتدعي روسيا أنها تمثل لقواعد السلوك الدولي. وفي غضون ذلك، تعيد رسم الحدود في أوروبا بالقوة، وتعطل الانتخابات الديمقراطية، وتنتهك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وتشن مراراً هجمات إلكترونية في جميع أنحاء العالم. والقائمة تطول. فسلوك روسيا مُهدد وخطير. وقال الممثل الروسي أيضاً إن الولايات المتحدة لا تمثل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو آثار تساؤلات بشأن امتثالنا. وهذا سخيف بشكل قاطع. وتمثل الولايات المتحدة لجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأخيراً، أود أن أوضح بضع نقاط أعتقد أنها تشمل الشواغل التي تساور الولايات المتحدة بشأن التعاون المتزايد بين روسيا والصين. فعلى مدى عقود، عملت الولايات المتحدة على خفض عدد الأسلحة النووية والتقليل من صدارتها في الشؤون العالمية. وتتحرك روسيا الآن في الاتجاه المعاكس بدلاً من ذلك، من خلال تطوير أسلحة نووية جديدة مقترنة بسياسات خطيرة من شأنها أن تزيد من خطر التصعيد النووي في أزمة ما. وعلاوة على ذلك، فإن ترسانة الصين النووية الآخذة في الإتساع، إلى

نعتبر الولايات المتحدة دولة ديمقراطية بشكل كامل. وبالنظر إلى الخبرة التاريخية للعقود القليلة الماضية والأحداث في عدد من البلدان التي بدأتها الولايات المتحدة وشاركت فيها مباشرة، هناك ما يدعو إلى التشكيك في الطابع الديمقراطي للسلطة السياسية في الولايات المتحدة بصفة عامة.

**السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):** آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد. أود أولاً أن أبدأ بالتعليقات التي أدلى بها بالأمس (انظر A/C.1/74/PV.3) ممثل نظام الأسد، الذي يأتي إلى هذه الهيئة كل عام ويوجه اتهامات سخيفة لا يصدقها أحد. ومع ذلك فهو لا يزال يصطنعها. سوف أكون موجزاً جداً بشأن سورية. إننا لم نس استخدام نظام الأسد المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وسيحاسب على جرائمه التي تشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن سورية في حالة عدم امتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأنها بنت مفاعلاً سريعاً للبلوتونيوم. ومرة أخرى، يمكنه أن ينكر بشكل يومي أنه لم يتخذ أي إجراءات ضد شعبه فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، ولكن العالم بأسره يعرف أن ذلك ليس سوى كذبة.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها في وقت سابق اليوم ممثل الصين، الذي اتهم الولايات المتحدة بارتكاب أعمال تنمر، أود أن أسأل جيران الصين في المنطقة من هو المتنمر الحقيقي. ليس الولايات المتحدة بل الصين. وأشار إلى مخزون الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة. وكما قلت في العام الماضي وقبل عامين (انظر A/C.1/73/PV.16)، فإن الولايات المتحدة تسير على الطريق الصحيح للتخلص من كامل مخزونها من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٣. وفيما يتعلق بتعليقات الممثل الصيني على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فإن الصين ظلت مطلقة اليد في بناء قذائفها المتوسطة المدى، غير مقيدة بأي معاهدة لتحديد الأسلحة. ولهذا السبب ستواصل

ولا يمكنني حتى أن أشرفها بأي رد غير القول بأن الولايات المتحدة نظام ديمقراطي بشكل واضح، وروسيا ليست كذلك.

**السيد جانغ إيل هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): ردا على البيانات التي أدلى بها اليوم ممثلو مختلف البلدان الغربية، بما فيها استراليا وبولندا والنرويج، يدين وفد بلدي نهجها الانفرادي والمتحيز إزاء قيامنا بإطلاق الصواريخ. وكما قلت بالأمس (انظر A/C.1/74/PV.3)، فإن إطلاقنا للقذائف جزء من أنشطة الدفاع الذاتي المعتادة التي تجري في مواجهة التهديد العسكري المتزايد الذي تشكله لنا إجراءات تشمل المناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وإدخال ونشر أحدث المعدات العسكرية، مثل الطائرات المقاتلة من طراز "إف-35 أ" (F-35A)، في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة. وفي هذه الظروف، لا يسعنا إلا أن نعزز قدراتنا الدفاعية الوطنية التي تشمل إطلاق القذائف. وسيكون من الأفضل أن تتخلى الدول الغربية عن عاداتها السيئة المتمثلة في انتقاد الآخرين بدلاً من اتخاذ موقف محايد بشأن أي مسألة من المسائل التي تثيرها.

أما فيما يتعلق بالجزءات، فإنها لا تساعد على حل المشكلة. فالجزءات لا تؤدي لحل المشاكل بل تتسبب فيها. وإذا استمرت البلدان التي تدعو إلى التنفيذ الشامل للجزءات في التسبب في المشاكل، فينبغي لها أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن العواقب التي قد تنشأ عن ذلك. ونحن لسنا مهوسين برفع الجزاءات، ولكننا لن نتسامح مع أي انتهاك، بذريعة الجزاءات، لسيادة بلدنا أو لحق شعبنا في التنمية والوجود.

**السيد فو كونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أجمعت على بيان الولايات المتحدة أمس (انظر A/C.1/74/PV.3) في بياني السابق اليوم. ولا أنوي أن أضيف وقت اللجنة الأولى الثمين في دحض اتهامات الولايات المتحدة التي لا أساس لها من الصحة. ومع ذلك، وبعد أن استمعت إلى البيان الذي أدلى

جانب خيارات السياسة الخارجية والأمنية المثيرة للمشاكل، تزيد من خطر حدوث أزمات نووية. فقدراتها النووية، إلى جانب استعدادها الواضح لاستخدام القوة العسكرية لتغيير الحدود، تقوض النظام الديمقراطي الليبرالي الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الثانية. لا حاجة إلى قبول ما أقوله على عواهنه. اسأل أوكرانيا وجورجيا. إن روسيا، بعد أن انتهكت سلسلة من التزاماتها المتعلقة بتحديد أسلحتها والأمن الأوروبي، تمثل تهديدا مستمرا وتشارك في حملات مستمرة لزعزعة استقرار جيرانها، وفي غضون ذلك، تنوع ترسانتها النووية لتشمل أسلحة جديدة مثل مركبة موجهة عن بعد تحت الماء تعمل بالطاقة النووية ومسلحة نوويا وقذائف انسيابية مسلحة نوويا.

لقد استفادت الصين من أن أكبر دولتين نوويتين لا تزالان مقيدتين باتفاقات تحديد الأسلحة، كما أشرت من قبل. وكدست الصين ترسانة كبيرة من القذائف الأرضية المتوسطة المدى المصممة في جانب منها لتحقيق طموحاتها في ترسيخ الهيمنة الإقليمية على آسيا. كما أنها قريبة من إنشاء ثلوث نووي. وفي الوقت نفسه، تعمل على مضاعفة على الأقل ترسانتها النووية على مدى العقد المقبل، ورفضت دعوات الولايات المتحدة إلى المشاركة بشكل ثنائي في الحد من المخاطر النووية، ناهيك عن الانضمام إلى المحادثات الثلاثية لتحديد الأسلحة. ونحن بحاجة إلى حقبة جديدة من تحديد الأسلحة تشارك فيها روسيا والصين في المفاوضات وتثبتان أنهما على استعداد للحد من المخاطر النووية بدلا من زيادتها. ويمكن أن يساعد تحديد الأسلحة على تقليل فرص سوء الفهم وإدارة التنافس الاستراتيجي بين الدول. وتدعو الولايات المتحدة الحلفاء والشركاء إلى المساعدة في إقناع روسيا والصين بتغيير المسار والكف عن إعاقة التقدم والقدوم إلى طاولة المفاوضات.

وأخيراً، من المثير للاهتمام تماما أن نسمع روسيا تتساءل عما إذا كانت الولايات المتحدة نظام ديمقراطي. إنه أمر سخيف،

وقد شرحت موقف الصين من المفاوضات الثلاثية في بياني هذا الصباح. وتمارس الصين أقصى درجات ضبط النفس في تطوير الأسلحة النووية. ولا نعرف أي نوع من معاهدة خفض الأسلحة النووية تعترم الولايات المتحدة مناقشتها معنا. فهل تعترم جعل مخزوناتنا من الأسلحة النووية وفقا للمستويات الحالية للصين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإننا على أتم الاستعداد لإجراء هذه المناقشة.

**السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
أمارس مرة أخرى حقي في الرد، ولكنني سأحاول ألا آخذ الكثير من وقت زملائي.

تحدث الولايات المتحدة باستمرار عن نظام جديد لتحديد الأسلحة. لكن ما الذي نواجهه الآن؟ إننا نشهد حالة يجري فيها اتخاذ خطوات لتدمير المنظومة الحالية للمعاهدات والأنظمة في مجالات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بناء على إرادة دولة واحدة تتجاهل آراء الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في المجتمع الدولي. لماذا؟ يبدو أن الولايات المتحدة لديها دافع بسيط واحد، وهو أن المنظومة القائمة لا تناسب واشنطن لأنها تحد بشدة من طموحاتها العالمية. ولذلك يُطرح هذا السؤال المنطقي: إذا كانت الولايات المتحدة لا تريد تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقات القائمة ولا ترغب في القيام بذلك بل لا يمكن أن تنفذها، وإذا خرجت من هذه الاتفاقات واتخذت خطوات لتدميرها، فما هي الضمانات التي لدينا بأن الولايات المتحدة، في ظل نظام جديد للاتفاقات المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، ستحشد الإرادة السياسية للتقيد بها والامتنال لالتزاماتها؟ فالحالة الراهنة، كما نرى، تبين أنه لا توجد ضمانات من هذا القبيل.

**السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية):** لقد تعودت هذه اللجنة الموقرة على الاستماع إلى الادعاءات والأكاذيب والفكرات التي يقدمها ممثل الإدارة الأمريكية في كل عام. وهو

به ممثل الولايات المتحدة للتو، أود أن أسلط الضوء مرة أخرى على بضع نقاط.

فالصين ليست طرفا في معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونحن نملك قذائف أرضية متوسطة المدى توجد جميعها على الأراضي الصينية، وجميعها لأغراض الدفاع عن النفس حصرا. وهي لا تشكل أي تهديد لأي بلد. وأود أن أؤكد أنها لا تشكل أي تهديد للولايات المتحدة. ولذلك ليس لدينا أدنى فكرة عن السبب في أن الولايات المتحدة تعتبر قذائف الصين المتوسطة المدى تهديدا لها. ومع ذلك، لاحظنا أيضا أن الولايات المتحدة أعلنت صراحة، بعد انسحابها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أنها تعترم نشر قذائف متوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - أي على أعتاب البلدان في منطقتي. إذاً من هو المتنمر في منطقتنا في الواقع؟ ولدينا بالتأكيد وجهات نظرنا الخاصة بشأن ذلك. وأود أن أشدد مرة أخرى على أن أي نشر للولايات المتحدة لقذائف متوسطة المدى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي جوار الصين، يمثل استفزازا ضد الصين. وبناء على ذلك، يجب على الصين، دفاعا عن مصالحها الخاصة، أن تقدم الردود اللازمة.

وتتعلق النقطة الثانية بالالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونعلم جميعا أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنص بوضوح على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تدمر أسلحتها الكيميائية القائمة في غضون ١٠ سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية. لقد تجاوزت الولايات المتحدة مرارا الحد الزمني لتدمير أسلحتها. ومع ذلك، شعرنا بالارتياح عندما علمنا أن الولايات المتحدة قررت تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٣ - أي بعد ٢٠ عاما من الحد الزمني الذي حددته الاتفاقية. ونأمل أن تفي الولايات المتحدة هذه المرة بالتزامها في نهاية المطاف وبصدق.

الأمريكية؟ إن السياسة الأمريكية الحالية تقوم على استخدام المجموعات الإرهابية ضمن سياستها الخارجية. وهي تقوم بتطوير برامج سرية في مجال الأسلحة البيولوجية في أكثر من ٢٥ دولة. إضافة إلى ذلك، فإنها لم تقم حتى تاريخه بالتخلص من مخزونها من الأسلحة الكيميائية أو بالسعي إلى ذلك. وهي تطالب بالتمديد لتو التمديد للحفاظ على ترسانتها الكيميائية، والتي في اعتقادنا لا تنوي أبدا التخلص منها، وخصوصا إنها منخرطة كما أشرت آنفا في تطوير برامج سرية للأسلحة البيولوجية.

السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة منخرطة منذ البداية في توجيه الجماعات الإرهابية المسلحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في بلدي. لقد سئنا من الأكاذيب التي يطلقها ممثلو الولايات المتحدة. والجميع يدرك تلك الأكاذيب، وأنها تهدف إلى تغيير أنظمة الحكم في دول أخرى عن طريق الكذب واختلاق الذرائع.

لقد تقدم بلدي بعدد كبير من الرسائل إلى مجلس الأمن ولجان مكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، نقلنا فيها معلومات دقيقة بخصوص خبراء كيميائيين من الولايات المتحدة ومن دول أخرى يقومون بالإشراف على نقل الإرهابيين للمواد الكيميائية السامة من خارج سورية إلى الداخل السوري ومن مناطق كانت تسيطر عليها مجموعات إرهابية إلى مناطق تسيطر عليها مجموعات إرهابية أخرى، أو من ذات الشاغل. وكذلك قدمنا معلومات دقيقة حول وصول خبراء كيميائيين من الولايات المتحدة إلى داخل سورية وقيامهم بتدريب مجموعات إرهابية على خلط وتركيب واستخدام المواد الكيميائية كسلاح.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الاختصار الشديد.

سأرد أولا، على الممثل الصيني. ليس لدينا حقا فكرة جيدة عن حجم ترسانة الصين، فهي تقول إن ترسانتها صغيرة، ولكن

إن لم يلاحظ ذلك، فإنه يكرر ذات الأكاذيب والفبركات والادعاءات في كل عام.

لقد نشرت وسائل الإعلام، وبالأخص الأمريكية منذ عدة أيام، بأن الولايات المتحدة كانت قد رصدت تجربة نووية إسرائيلية في جنوب المحيط الأطلسي في سبعينيات القرن الماضي، ولكنها لم تفعل شيئا تجاه ذلك. وهذا إن يؤكد على شيء، فهو انخراطها - أي انخراط الإدارات الأمريكية - في انتشار الأسلحة النووية.

الجميع يعلم أن الولايات المتحدة هي من عرقلت ولا تزال تعرقل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وذلك بهدف حماية حياة الكيان الإسرائيلي للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. أليس من المستغرب أن تقوم الولايات المتحدة، الدولة الطرف في معاهدة عدم الانتشار، والتي قامت باستخدام السلاح النووي والكيميائي والبيولوجي، بتوجيه الاتهامات إلى الدول الأخرى؟ وهذه المعلومات يقرأها التاريخ ويعلمها الجميع ولا يوجد فيها أي فبركات.

وبخصوص عدم الانتشار، فإن الولايات المتحدة تنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك من خلال نشرها للأسلحة النووية في خمس دول من دول حلف شمال الأطلسي وفي المياه الإقليمية لعدد كبير من الدول، بما في ذلك في البحر المتوسط. والولايات المتحدة، بصفقتها وديعة للمعاهدة، ينبغي لها الالتزام بما تنص عليه المعاهدة قبل غيرها.

هل هناك من ينسى ما حدث في العراق؟ وهل يمكن أن ننسى فضيحة غزو العراق وما أدى إلى مصائب في منطقتنا؟ هل ننسى أن الإدارة الأمريكية السابقة أنفقت ٥٠ مليون دولار على تدريب ٥٠ إرهابيا، دربوهم كما يدعون لتحرير سورية وانتهى الأمر بانضمام ٤٩ إرهابيا إلى جبهة النصرة وداعش، وهما تنظيمان إرهابيان كما يعلم الجميع، مع أسلحتهم

أؤكد له أن نظامه سيُساءل عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وقبل أن نرفع الجلسة، اسمحوا لي أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق في الساعة السادسة من مساء اليوم. وينبغي لجميع الوفود المهتمة بأخذ الكلمة ألا تقوم بالتعجيل بتسجيل أسمائها في القائمة قبل انتهاء الموعد النهائي.

وستعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى يوم الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ في غرفة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، وأناشد جميع الوفود الالتزام بالوقت المحدد حتى يتسنى لنا المضي بعملنا قدما في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

ليس هناك قدر كبير من الشفافية، ولذلك فإنني أشجع الصين على التفكير في الشفافية بشأن هذه المسألة.

فيما يتعلق بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ وتكديس الصين للأسلحة، أود أن أذكر بالوعد الذي قطعه الرئيس الصيني شي جين بينغ قبل بضع سنوات لأحد الرؤساء السابقين للولايات المتحدة، عندما سأله الرئيس الأمريكي السابق: هل تقوم بعسكرة بحر الصين الجنوبي؟ وكان رده "كلا". وأعتقد أنه لا حاجة إلى قول المزيد عن ذلك اليوم.

وفيما يتعلق بروسيا، بخصوص مسألة المعاهدات القائمة، لا توجد مشكلة في المعاهدات نفسها، المشكلة هي أن روسيا تنتهكها. هذه هي المشكلة.

وأخيرا فيما يتعلق بسورية، يمكن للممثل السوري أن يستمر في الحجيء إلى هنا ويطلق أكاذيبه المعتادة، ولكن اسمحوا لي أن